وزارة المالية
Ministry of Finance

ميزانية 2018
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia - Budget

بيان الميزانية العامة للدولة

للسنة المالية 1439 - 1440 هـ، (2018م)

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

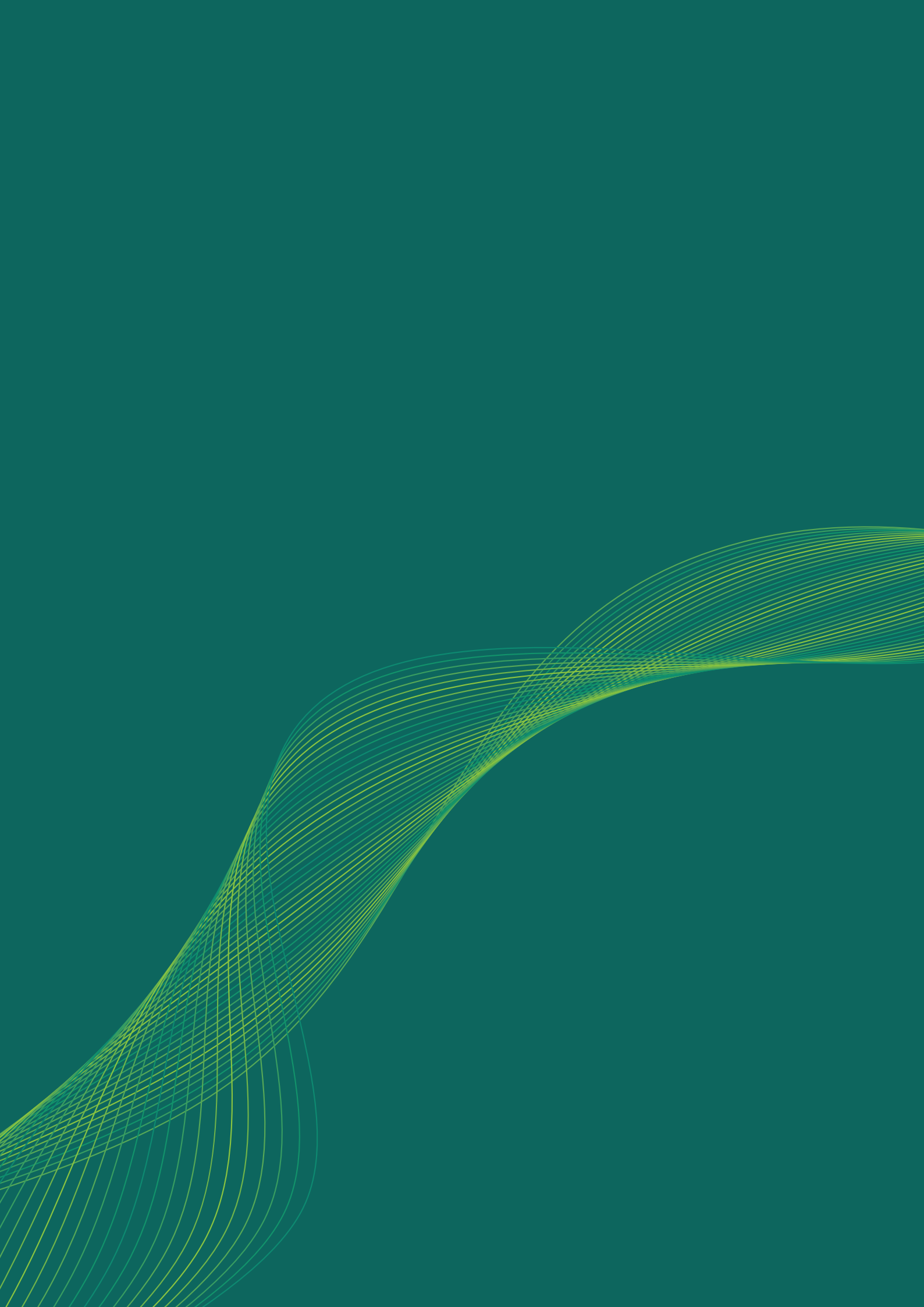

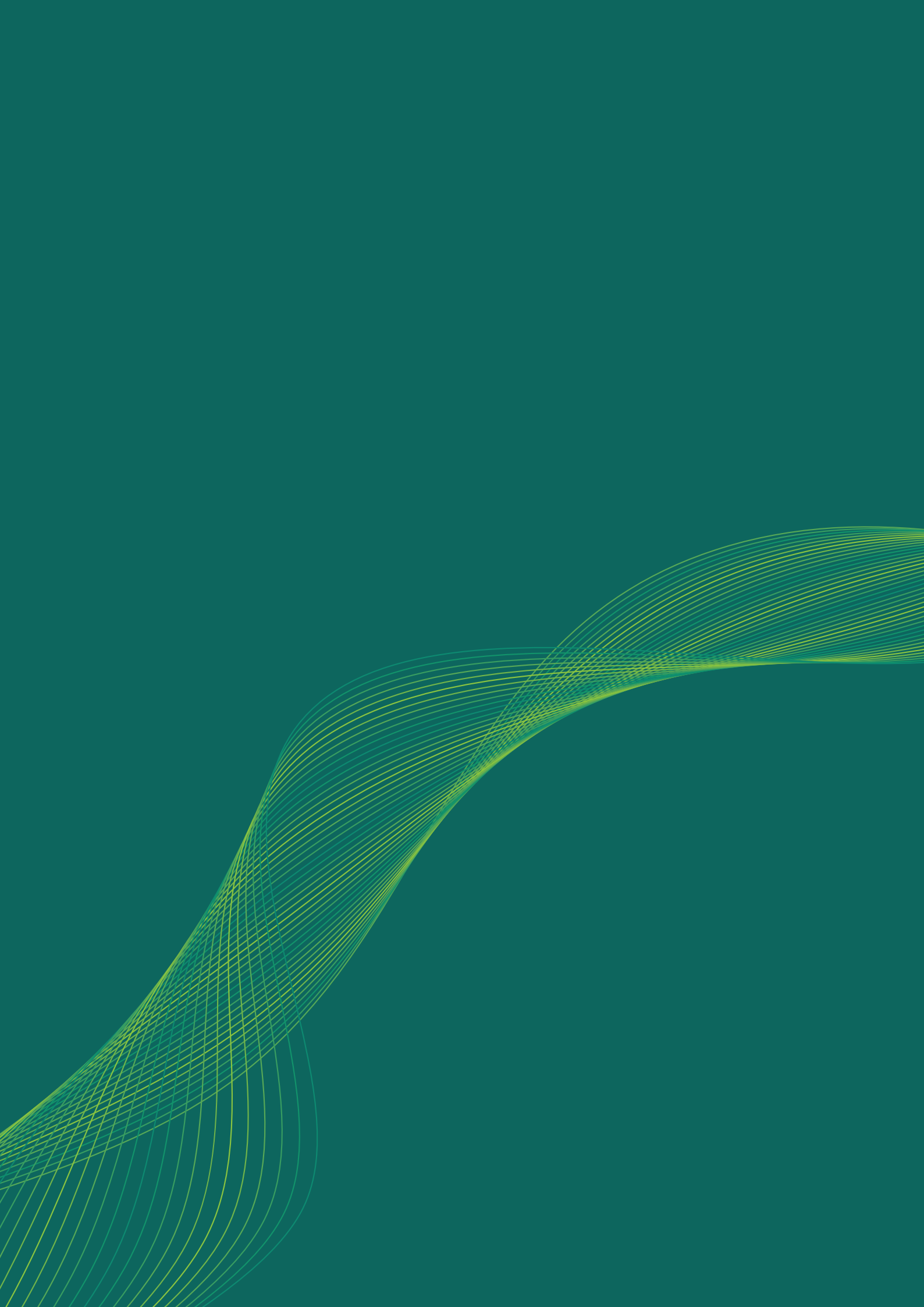

الفهرس

مقدمة

أولاً: نظرة عامة على الإطار المالي والاقتصادي للميزانية

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي

ثالثاً: التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2017م
أ - التطورات الاقتصادية
ب - تطورات المالية العامة

رابعاً: آفاق الاقتصاد المحلي

خامساً: سياسات المالية العامة في المدى المتوسط
(تطورات برنامج التوازن المالي)

سادساً: توقعات المالية العامة في المدى المتوسط

سابعاً: ميزانية العام المالي 2018م على مستوى القطاعات

ثامناً: التحديات الاقتصادية والمالية

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

مقدمة

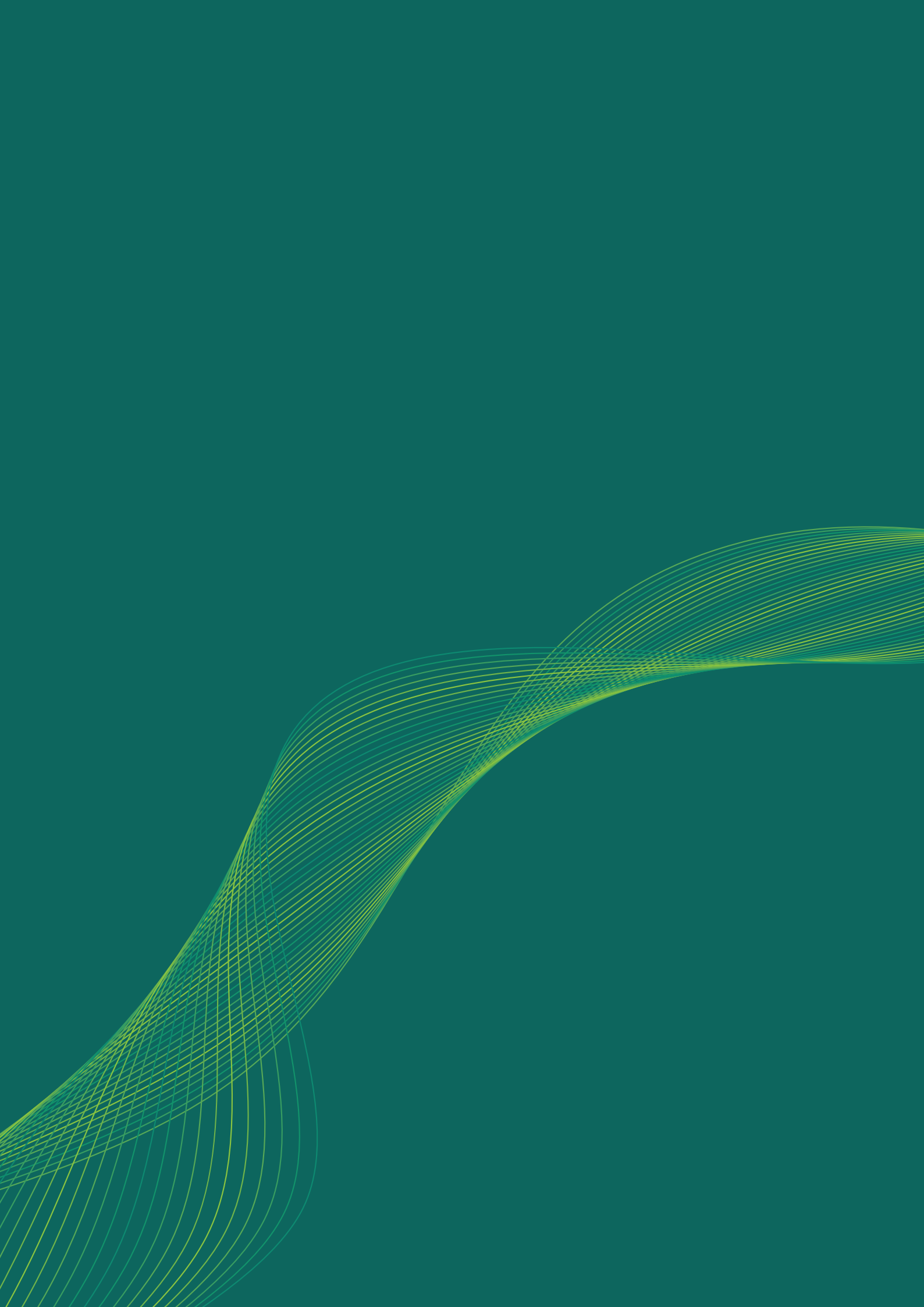

تعكف وزارة المالية على تطوير سياسات لإعداد الميزانية العامة للدولة، ويأتي هذا البيان لمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018م ليعكس سياسة الوزارة في مشروعها لتطوير الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار البعدين المالي والاقتصادي. وتتضمن هذه الوثيقة أداء الميزانية العامة وأبرز التطورات الاقتصادية والمالية للسنة المالية 2017م، وعرض أبرز التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية المتوقعة للعام القادم 2018م، ومؤشرات ميزانية السنة المالية القادمة 2018م والتوقعات على المدى المتوسط حتى عام 2023م التي تشمل عرضاً لتطورات برنامج تحقيق التوازن المالي. إضافة إلى ذلك يستعرض البيان أهم المبادرات والإصلاحات التي تنفذها الحكومة لتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، وأهم التحديات الاقتصادية التي قد تواجه المالية العامة في المدى المتوسط، والسياسات المالية والاقتصادية لمواجهتها. كما يعكس المزيد من الإفصاح والشفافية في المالية العامة.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية الواردة في البيان مبوّبة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي كتصنيف عالمي موحّد.

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

أولاً:

نظرة عامة على الإطار المالي والاقتصادي للميزانية

أولاً:

نظرة عامة على الإطار المالي والاقتصادي للميزانية

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة تحوّل مهمة في تاريخها على كافة الصُعد: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتوجيه وإشراف مباشر من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين حفظهما الله. حيث أُطلقت "رؤية المملكة 2030" في أبريل 2016م وعدد من برامجها التنفيذية خلال عامي 2016م و2017م. وتهدف الرؤية وبرامجها التنفيذية إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتحفيز نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص كمحرك للنمو، وزيادة فرص العمل للمواطنين من كلا الجنسين في سوق العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحقيق مجتمع مزدهر وحيوي.

وفي إطار تنفيذ رؤية المملكة 2030، أُطلق برنامج تحقيق التوازن المالي بهدف الوصول إلى استدامة المالية العامة، حيث تبنت وزارة المالية مجموعة من البرامج والمبادرات تشمل تطبيق إطار للمالية العامة متوسط المدى يحدد سقف الميزانية وسقوف إنفاق على مستوى الجهات الحكومية، والعمل على التخصيص الأمثل للموارد وإدارتها بكفاءة وفاعلية، وتحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة للدولة، بأهداف قابلة للقياس والمتابعة، إضافة إلى تحسين قدرة التصدي للمخاطر المالية، وتحسين جودة الحسابات المالية ودقتها وتعزيز الشفافية، والاستغلال الأمثل لأصول الدولة والاستفادة من آليات ووسائل التمويل الجديدة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم حتى الآن إنشاء عدد من الوحدات والمكاتب لإدارة البرامج المختلفة، تشمل كلاً من: وحدة السياسات المالية والكلية، ومكتب إدارة الدين العام، ومكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، ومكتب برنامج تحقيق التوازن المالي، ومكتب تطوير القطاع المالي، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية، وذلك لمواكبة مرحلة التحول والمساهمة في تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030. وتعمل هذه الوحدات إضافة إلى منظومة الخزينة التي تشمل وكالة الميزانية والتنظيم، ووكالة المالية والحسابات، ووكالة الإيرادات -بالتنسيق مع الإدارات المختلفة في الوزارة والجهات الحكومية الأخرى- على تنفيذ استراتيجية الوزارة المشار إليها أعلاه. كما أطلقت الوزارة عدداً من المبادرات منها: 1) تطوير إدارة واستدامة المالية العامة، و2) تفعيل الحساب الموحد للدولة لتحسين الرقابة

النقدية وإدارة السيولة، و3) تطوير إعداد الميزانية العامة للدولة، و4) تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، و5) التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في الحسابات الحكومية، و6) تطوير الرقابة المالية، وستعزز هذه المبادرات كفاءة إعداد الميزانية السنوية ودقة التقديرات وتطوير الرقابة المالية وقياس الأداء.

الإطار الاقتصادي

يُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2018م نحو 2.7 % بافتراض تنفيذ سياسات تحسين أداء النشاط الاقتصادي المُقرَّة، خاصة تلك الهادفة لتعزيز أداء الأنشطة غير النفطية، مقارنة بمعدَّل نمو سالب متوقع أن يبلغ 0.5 %[1] لعام 2017م، جراء انخفاض الإنتاج النفطي ، في حين نما القطاع غير النفطي في النصف الأول من العام 2017م بنحو 0.6 % ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو 1.5 %[1] لإجمالي العام مع تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي في النصف الثاني من العام 2017م.

وحقق الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نمواً سالباً حتى نهاية شهر أكتوبر من العام الحالي 2017م بمتوسط -0.3 % على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 3.8 % حتى أكتوبر للعام الماضي 2016م. هذا وحقق الحساب الجاري بميزان المدفوعات فائضاً بنحو 14.4 مليار ريال أو ما يعادل 0.5 % من الناتج المحلي الاسمي خلال النصف الأول من عام 2017م، ويتوقع أن يحقق فائضاً أعلى خلال النصف الثاني من العام الحالي مع استمرار هذا الفائض في عام 2018م نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات النفطية.

ووفقاً لما أُعلن، سيتم تنفيذ عدد من التدابير الهادفة لتنشيط أداء الاقتصاد خلال العام المقبل منها: تنفيذ حزم لتحفيز الاستثمار، والاستمرار بسداد أي التزامات مالية للقطاع الخاص خلال ستين يوماً بحد أقصى من ورودها مكتملة الإجراءات إلى وزارة المالية، وكذلك مواصلة جهود تشجيع وتيسير إجراءات الاستثمار في المملكة وتحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنفيذ المشاريع في قطاعات التشييد والبناء والسياحة والثقافة والترفيه، بالإضافة إلى تنفيذ برامج للخصخصة التي يتوقع أن تتيح فرصاً جديدة لنمو الاستثمار الخاص وتوليد مزيد من فرص العمل، وتطوير إطار ونظام للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[1] حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

وستواصل الحكومة تنفيذ مبادرات للحد من الآثار السلبية للإصلاحات على المواطنين المستحقين، ومن ذلك تنفيذ برنامج حساب المواطن وهو من المبادرات المهمة لمساعدة المستحقين للدعم على مواجهة التكاليف الإضافية التي قد تنتج عن تصحيح مستويات أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة من خلال إعادة توجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقاً، ويتوقع أن تكون ميزانية حساب المواطن في حدود 32 مليار ريال في عام 2018م.

الإطار المالي

يتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية عام 2017م نحو 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبتراجع كبير عن عجز الميزانية في عام 2016م الذي بلغ نحو 12.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتوقع أن ترتفع الإيرادات بنسبة 34 % لتبلغ 696 مليار ريال، نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، في الوقت الذي شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 11.6 % لتصل إلى 926 مليار ريال. حيث تم صرف جميع المستحقات المتأخرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص، ونفذت الحكومة خلال الفترة الماضية عدداً من الإصلاحات التي تستهدف تنمية الإيرادات ورفع كفاءة النفقات لخفض عجز الميزانية والتحكم في نمو الدين العام، وبدأت بتنفيذ المرحلة الأولى من تصحيح أسعار الطاقة وتعديل عدد من الرسوم من بينها الرسوم على التأشيرات والمخالفات المرورية في عام 2016م، وتطبيق الضريبة الانتقائية في يونيو 2017م على بعض السلع مثل التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وتطبيق مقابل مالي على الوافدين في يوليو2017م.

ولتحسين الأداء، أطلقت وزارة المالية مجموعة من الخدمات والمنصات الإلكترونية للإسراع في سداد المستحقات مثل الاستعلام عن أوامر الدفع، ومنصة "اعتماد"، وخدمة رفع المطالبات المالية وغيرها لضمان تنفيذ سداد المستحقات خلال ستين يوماً للمطالبات المستوفية للإجراءات والتأكد من عدم وجود مطالبات مستحقة للقطاع الخاص لم يتم التعامل معها وسدادها دون تأخير.

كما عملت الوزارة على تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وبما يلبي احتياجات القطاعين العام والخاص، ويسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام (التشغيلي والرأسمالي) ويحقق أفضل قيمة للمال العام، بالإضافة إلى تعزيز النزاهة والمنافسة، ومنع تأثير المصالح الشخصية حمايةً للمال العام، ودعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030 وفق أفضل الممارسات العالمية.

ميزانية 2018م

تستهدف الحكومة في ميزانية 2018م خفض عجز الميزانية إلى نحو 7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز متوقع بنحو 8.9 % في عام 2017م. وتقدر الزيادة في إجمالي الإيرادات في ميزانية 2018م بنحو 12.6 % مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2017م، ومن المتوقع ان ترتفع الإيرادات غير النفطية بنحو 14 %، حيث ستستمر الحكومة في تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي في عام 2018م ومنها: البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في شهر يناير بنسبة 5 % في ضوء الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطبيق المرحلة الثانية من تصحيح أسعار الطاقة التي تستهدف على المدى المتوسط الوصول تدريجياً بهذه الأسعار إلى الأسعار المرجعية، وتطبيق المرحلة الثانية من المقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى عدد من المبادرات والإصلاحات التي تستهدف تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق العام. في الوقت نفسه، تتضمن ميزانية 2018م زيادة في النفقات العامة بنحو 5.6 % مقارنةً بعام 2017م نتيجة لزيادة مصروفات الاستثمارات الحكومية (النفقات الرأسمالية) بنحو 13.6 % لتمويل مبادرات ومشاريع برامج الرؤية بما فيها مشاريع الإسكان وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.

الإطار المالي على المدى المتوسط

وفي ضوء التطورات الاقتصادية ومستهدفات النمو الاقتصادي، فقد تمت مراجعة الجدول الزمني لبرنامج تحقيق التوازن المالي ليكون العمل على تحقيق التوازن المالي في عام 2023م بدلاً من 2020م، وذلك بالتدرج في تنفيذ التدابير والإصلاحات التي تضمنها البرنامج لضمان عدم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي مع المراجعة المستمرة لضمان تحقيق الأهداف، ويتوقع ألاّ يكون لذلك أثر سلبي على خطط استدامة وتقوية وضع المالية العامة نظراً لما يتمتع به الاقتصاد السعودي من وضع مالي قوي وحجم مناسب من الاحتياطيات يتيح له تحمل الصدمات الخارجية.

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

ثانياً:

آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً:

آفاق الاقتصاد العالمي

رفع صندوق النقد الدولي في أكتوبر من العام الجاري توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي، حيث توقع الصندوق أن يبلغ النمو حوالي 3.6 % في عام 2017م، و3.7 % في عام 2018م مقارنةً مع 3.5 % و3.6 % على التوالي حسب التوقعات الصادرة في أبريل من العام الجاري. وفيما يلي جدول يوضح توقعات الصندوق للأداء الاقتصادي لأبرز الاقتصادات العالمية.

المؤشرات العالمية للناتج المحلي الإجمالي والتضخم (نسبة مئوية)			
2018	2017	2016	
3.7	3.6	3.2	الاقتصاد العالمي
2	2.2	1.7	اقتصادات الدول المتقدمة
4.9	4.6	4.3	اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية
2.3	2.2	1.5	الولايات المتحدة
6.5	6.8	6.7	الصين
0.7	1.5	1	اليابان
1.7	1.7	0.8	التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة
4.4	4.2	4.3	التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي - صندوق النقد الدولي أكتوبر 2017م

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون السياسة المالية أقل توسعاً مقارنة بتوقعاته السابقة، حيث خفض توقعاته للنمو بنسبة 0.1% لعام 2017م، و0.2% لعام 2018م. إلا أنَّه من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادية للولايات المتحدة نتيجة لإقرار مشروع خفض الضرائب مؤخراً، وهو ما سينعكس على زيادة وتيرة رفع معدلات الفائدة الأمريكية.

كما رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو منطقة اليورو في ظل وجود مؤشرات اقتصادية إيجابية بالإضافة إلى تراجع بعض المخاطر السياسية. كما رفع توقعاته لنمو كل من اليابان والصين، واللَّذَين يُعدّان من أبرز الشركاء التجاريين للمملكة لتبلغ بالنسبة لليابان 1.5% في عام 2017م و0.7% في 2018م وبالنسبة للصين 6.8% و6.5% للفترة نفسها.

وفي المقابل، أشار الصندوق إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه مخاطر جديّة في المدى المتوسط، حيث يتوقع أن تضغط السياسات النقدية الانكماشية لبعض الاقتصادات المتقدمة، وبشكل خاص الارتفاع التدريجي في معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي، على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، وربما بشكل يفوق التوقعات. وأشار إلى أن زيادة القيود المفروضة على السياسات التجارية ستضر بالاقتصاد العالمي. إضافة إلى التوترات السياسية في العديد من المناطق. وأشار إلى أن التقييم المتضخم للأسواق العالمية الذي يأتي بالتزامن مع نسبة منخفضة جداً من التقلبات؛ لا يشير إلى ثقة مستقبلية في الأسواق، ويشير إلى حدوث تصحيح مستقبلي محتمل.

من جانبه، حذّر البنك الدولي من المخاطر ذاتها التي تطرق إليها الصندوق، والمشار إليها أعلاه، حيث أشار البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2017م إلى أن مستويات النمو العالمي ستكون مدعومة بالنمو الاقتصادي المتوقع للولايات المتحدة الأمريكية، ومدعومة بارتفاع الطلب والصادرات في دول منطقة اليورو واليابان. كما ذكر أن الأثر السلبي لهبوط أسعار النفط على ميزانيات بعض الدول المصدرة للنفط بدأ يتلاشى مع عودة أسعار النفط للارتفاع نسبياً. إلا أنه شدد على أهمية الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير السياسات التجارية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

أسواق النفط العالمية

على الرغم من التذبذب الذي تعرضت له أسعار النفط هذا العام تحت تأثير عوامل مختلفة، سواءٌ ماكان إيجابياً أو سلبياً؛ فقد تدرجت الأسعار في الارتفاع. وقد ساهمت معدلات النمو الاقتصادية العالمية الجيدة وانخفاض المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منذ يناير حتى أكتوبر 2017م بمقدار 200 مليون برميل.

وقد ساهم هذا الإنجاز في تعزيز التوقعات المستقبلية الإيجابية لأسواق النفط وثقة المستثمرين، بينما أثرت سلباً، وإن كان بدرجة أقل، زيادة الإنتاج في كل من ليبيا ونيجيريا والولايات المتحدة، وعدم التزام بعض الدول المشاركة في الاتفاقية، وقد رجحت كفة العوامل الإيجابية بشكل واضح في النصف الثاني من العام حيث تدرجت أسعار خام برنت في الارتفاع من 44 دولاراً للبرميل في شهر يونيو وصولاً إلى 65 دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر، أي بأكثر من 20 دولاراً للبرميل.

وبينما تشير أغلب التوقعات إلى استمرار التعافي في أسواق النفط العالمية استناداً إلى استمرار نجاح الاتفاق المبرم بين دول منظمة أوبك والدول غير الأعضاء خارجها، تظل تلك التوقعات خاضعة لمدى الالتزام بتنفيذ الاتفاق، ولاستمرار النمو الاقتصادي العالمي وكذلك لتحقق توقعات العرض والطلب، بالإضافة إلى مدى النجاح في التصدي للسياسات التعسفية ضد منتجات الوقود الأحفوري.

وبالرجوع إلى أحدث بيانات الأمانة العامة للأوبك (OPEC Secretariat) ووكالة الطاقة الدولية (IEA) وكذلك إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، نجد أن التقديرات والتوقعات تشير إلى أن الزيادة في معدل النمو المتوقع في الطلب العالمي خلال عام 2018م يقدر بحوالي 1.5 مليون برميل يومياً، بينما هناك تباين واضح في توقعات نمو العرض من خارج الأوبك (والذي يشمل أيضاً السوائل الأخرى غير النفط من دول الأوبك) بين المصادر الثلاثة، والتي تتراوح ما بين 920 ألف برميل يومياً و1.63 مليون برميل يومياً. وفي هذا الإطار يتوقع أن تواصل أسعار النفط ارتفاعاتها مستقبلاً، وذلك مشروط باستمرار النجاح في الاتجاه نحو توازن السوق، مع مراعاة الفروق الموسمية حيث يكون الطلب في النصف الأول أقل منه في النصف الثاني، مما ينعكس بدوره على الفرق النسبي للأسعار بين النصفين.

التبادل التجاري

أصبحت اليابان ولأول مرة الوجهة الأولى لصادرات المملكة عام 2017م، بينما احتلت الصين المركز الثاني. وفي المقابل، لا زالت الصين تحتل المركز الأول في الواردات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية.

أهم خمس وجهات لصادرات المملكة العربية السعودية (مليار ريال سعودي)

	حتى الربع الثالث 2016	حتى الربع الثالث 2017	نسبة التغيير
اليابان	49.324	71.848	▲ 46%
الصين	56.064	69.486	▲ 24%
الهند	46.149	53.623	▲ 16%
الولايات المتحدة الأمريكية	45.921	53.101	▲ 16%
كوريا الجنوبية	41.611	52.343	▲ 26%

أهم خمس مصادر لواردات المملكة العربية السعودية (مليار ريال سعودي)

	حتى الربع الثالث 2016	حتى الربع الثالث 2017	نسبة التغيير
الصين	58.103	56.187	▼ -3.3%
الولايات المتحدة الأمريكية	55.549	50.141	▼ -9.7%
الإمارات العربية المتحدة	21.476	23.577	▲ 9.8%
المانيا	26.487	21.696	▼ -18.1%
الهند	15.141	15.129	▼ -0.1%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

ثالثاً:

التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2017م

ثالثاً:

التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2017م

1 - التطورات الاقتصادية

القطاع الحقيقي

حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من العام الجاري نمواً سلبياً بنحو 0.8 % وحسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط يتوقع أن يستمر النمو سالباً بنحو 0.5 % لإجمالي عام 2017م. ويعزى هذا النمو السالب إلى تراجع الناتج المحلي النفطي الحقيقي الذي انكمش بمقدار 2 % خلال النصف الأول من العام الجاري. ومن المتوقع أن يستمر النمو في الانخفاض حتى يصل إلى 4.3 % [1] بنهاية العام الحالي نتيجةً لالتزام المملكة بخفض إنتاجها النفطي وفقاً للاتفاق بين دول منظمة أوبك بخفض الإنتاج في شهر نوفمبر 2016م، والذي مدد لنهاية عام 2018م.

كما يتوقع أن يساعد النمو الإيجابي في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في تخفيف حدة الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن المقدر أن ينمو الناتج المحلي غير النفطي في عام 2017م بنسبة 1.5 % [1]،حيث سجل نمواً فعلياً حتى منتصف العام الحالي بمقدار 0.6 % حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، ويعود ذلك إلى تحسن نمو بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات على الرغم من انخفاض النمو في قطاعات أخرى مثل قطاع البناء والتشييد وهو ما أظهره الأداء الفعلي حتى منتصف عام 2017م.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

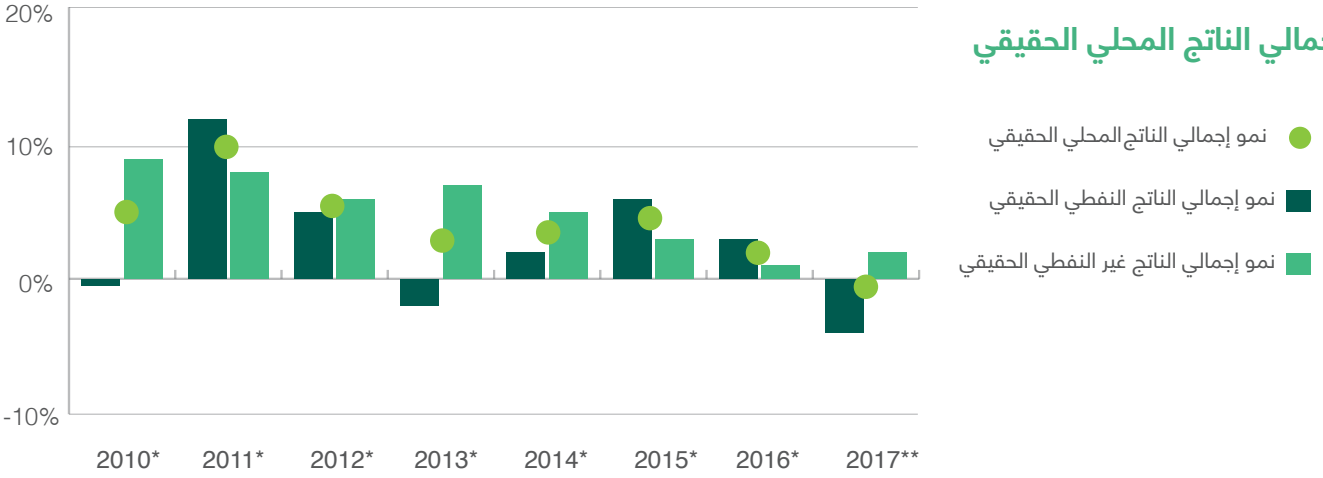

(1)حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

المصدر: *الهيئة العامة للإحصاء - **حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي فمن المتوقع أن يسجل نمواً إيجابياً بنحو 6.1 % [1] **في نهاية عام 2017م مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي النفطي الاسمي بنحو20.2 %** [1]**.** وكذلك يتوقع أن ينمو الناتج المحلي غير النفطي الاسمي بنحو 1.4 % [1] أخذاً في الاعتبار انخفاض المستوى العام للأسعار ممثلاً في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة السالب لهذا العام.

ومن ناحية أخرى، أظهرت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة خلال الربع الثالث من عام 2017م بعض التحسُّن في النمو الاقتصادي وخاصة في المؤشرات الرئيسية للاستهلاك الخاص، ومنها نمو المبيعات عن طريق نقاط البيع بارتفاع قدره 9.8 % على أساس سنوي مقارنة بمتوسط نمو 5.7 % للنصف الأول من العام. ومن جهة أخرى فقد انخفض نمو السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي في الربع الثالث بـ 2.2 % على أساس سنوي مقارنةً بمتوسط انخفاض قدره 5.6 % للنصف الأول من العام حسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، بالإضافة إلى التحسن في أداء أرباح الشركات في عدد من القطاعات مثل البتروكيماويات والقطاع المصرفي.

مؤشرات رئيسة لنمو الاستهلاك الخاص على أساس سنوي

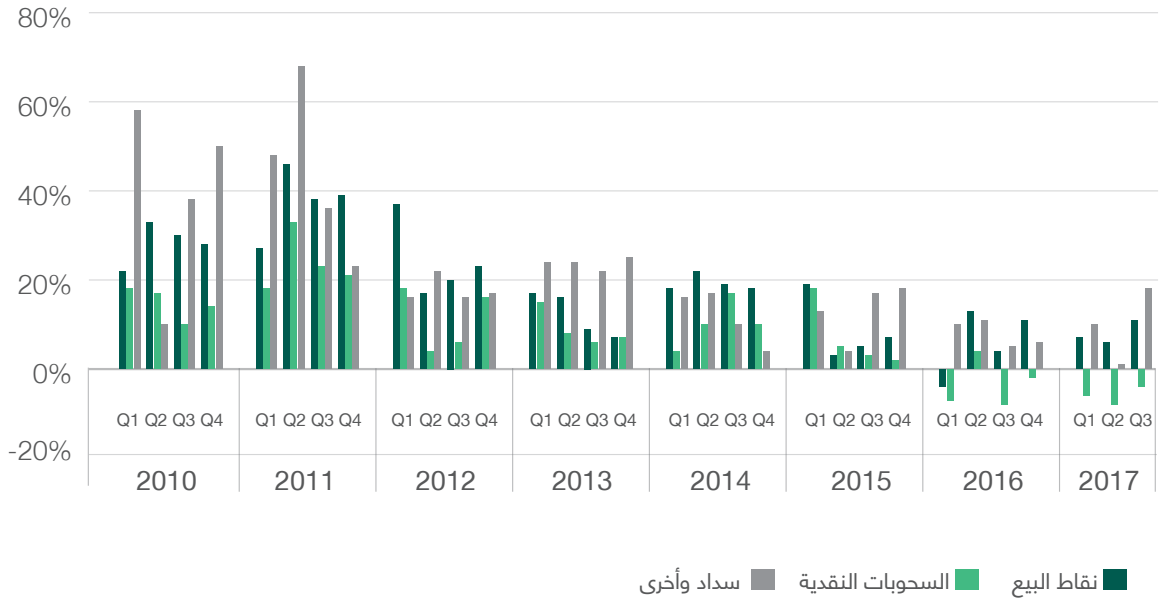

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

(1)حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

كما تشير بيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى أن معدلات البطالة للسعوديين بلغت نحو 12.8% حتى نهاية النصف الأول من العام مقارنةً بـ12.3% في نهاية 2016م.

معدلات التضخم

حسب البيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء، تراجع مؤشر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة على أساس سنوي بمتوسط 0.3%- حتى شهر أكتوبر 2017م مقابل نمو بالموجب نسبته 3.8 % في الفترة نفسها من العام السابق، وحسب توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط سيسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نمواً سالباً قدره 0.1 % بنهاية عام 2017م مقابل نمو بالموجب نسبته 3.5 % في العام السابق، ويتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص والحكومي في الربع الأخير من العام الجاري في تقليل معدل الانخفاض السلبي للتضخم.

القطاع الخارجي

تشير بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي التقديرية لميزان المدفوعات إلى حدوث تحسن إيجابي في الحساب الجاري حتى منتصف عام2017م، حيث حقق فائضاً بلغ 14.4 مليار ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجلا فائضاً قدره 54.1 و30.7 مليار ريال على التوالي نتيجةً لتعافي أسعار النفط. أما ميزان الدخل الثانوي -الذي يشمل التحويلات الحكومية والخاصة- فقد سجل عجزاً بمايقارب 70.4 مليار ريال مدفوعاً بتحويلات العاملين التي بلغت حوالي 62.7 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2017م. وحسب تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، من المتوقع استمرار تسجيل الحساب الجاري فائضاً حتى نهاية العام الحالي بما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وتشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن إجمالي الصادرات السلعية للمملكة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي 2017م بلغ حوالي 591 مليار ريال بارتفاع نسبته 20.3 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2016م. نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بـ 26.3 % للفترة نفسها. أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت قيمتها للفترة نفسها من العام الحالي 2017م حوالي 136 مليار ريال مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 4.2 %. وفيما يخص الواردات السلعية

حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2017م فقد بلغت 364 مليار ريال بانخفاض نسبته 8.7 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وذلك لانخفاض واردات السلع الاستهلاكية والوسيطة.

القطاع النقدي

سجل عرض النقود (ن3) انخفاضاً طفيفاً لشهر أكتوبر عام 2017م بمقدار 0.6 % على أساس سنوي بحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي الناتج من انخفاض الودائع الزمنية والادخارية والنقد المتداول خارج المصارف على الرغم من ارتفاع النمو في الودائع تحت الطلب بـ 3.7 %. ومن جهة أخرى، فقد انخفضت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص خلال شهر أكتوبر بنحو 1.5- % مقارنة بشهر أكتوبر من عام 2016م. في حين سجلت مطلوبات المصارف من القطاع العام خلال شهر أكتوبر من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 29% مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق ليصل إجمالي المطلوبات إلى 292 مليار ريال مدفوعاً بإصدارات السندات والصكوك الحكومية وتنامي الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة.

وفيما يتعلق بحركة الائتمان المصرفي، فقد بلغ إجمالي الائتمان للأنشطة الاقتصادية 1408 مليار ريال وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1.5 % للربع الثالث من عام 2017م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. هذا الانخفاض كان نتيجةً لانخفاض الحركة الائتمانية لكل من قطاع البناء والتشييد، وقطاع الصناعة والإنتاج، والقطاعات الأخرى بنسب بلغت 7.7 % و8% و2.7 % على التوالي. كما بلغ إجمالي القروض الاستهلاكية للربع الثالث من العام الحالي حوالي 339 مليار ريال وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق مدفوعاً بانخفاض القروض الاستهلاكية للأثاث والسلع المعمَّرة والرعاية الصحية. وبحسب أحدث البيانات من مؤسسة النقد العربي السعودي، بلغ إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية ما يقارب 220 مليار ريال بنهاية الربع الثالث لعام 2017م بنمو سنوي نسبته 9% مدفوعاً بالدعم الحكومي لمساعدة المقترضين على الاستفادة من برامج الإسكان، ومثلت نسبة الاقتراض لكل من الأفراد والشركات 51 % و49 % على التوالي من إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية. بينما بلغت القروض العقارية من قبل شركات التمويل العقاري بنهاية الربع الثالث من عام 2017م ما يعادل 14 مليار ريال وبنمو 8 %

عن الفترة المماثلة من العام السابق، حيث شكل اقتراض الأفراد نسبة 82% من إجمالي القروض العقارية من شركات التمويل العقاري.

تطورات المالية العامة

يتوقع أن يبلغ عجز ميزانية السنة المالية الحالية 2017م حوالي 230 مليار ريال أي ما يعادل 8.9% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م وهو مايؤكد أن السياسة المالية في المملكة في طريقها الصحيح لتحقيق أهدافها متوسطة المدى. في الوقت نفسه فإن العجز المتوقع أعلى من العجز المقدر في الميزانية (198 مليار ريال) حيث زاد إجمالي الإيرادات بنسبة 1% عن المقدر في الميزانية وزاد إجمالي المصروفات عن المقدر في الميزانية بنسبة 4%.

أ-الإيرادات:

شهد عام 2017م العديد من التطورات المالية على جانب الإيرادات، تمثلت في البدء بتنفيذ الإصلاحات المقرَّة في برنامج تحقيق التوازن المالي الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016م حيث يتضمن قائمة بالإجراءات والإصلاحات الاقتصادية وتشمل: رسوم التأشيرات، ورسوم الخدمات البلدية ، والمقابل المالي على الوافدين، وتطبيق الضرائب الانتقائية (التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة).

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات عام 2017م نحو 696 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 34% مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي أسهمت بنمو نسبته حوالي 32% في الإيرادات النفطية خلال الفترة نفسها، وتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية لزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 38%، ومن المتوقع أن يحقق إجمالي الإيرادات زيادةً قدرها 1% عن المقدر في الميزانية.

الضرائب:

يتوقع أن تسجل الضرائب لعام 2017م حوالي 97 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 19% مقارنة بالعام السابق، ومن المتوقع أن تنخفض الضرائب عن المقدر في الميزانية بنسبة 19%. ومن المتوقع أن يسجل بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية تراجعاً نسبته 6% مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب تراجع الإيرادات المحصّلة من ضريبة دخل الشركات الأجنبية، وضريبة الاستقطاع لغير

المقيمين، والزكاة والناتج عن تباطؤ الأداء الاقتصادي. كما يتوقع أن ينخفض بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية مقارنة بالمقدر بالميزانية بنسبة 23%.

أما بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات فمن المتوقع أن تسجل نحو 47 مليار ريال لعام 2017م بارتفاع 54% مقارنة بالعام السابق وهذا الارتفاع جاء نتيجة لتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها الضريبة الانتقائية وتعديل أسعار التأشيرات. وعلى الرغم من هذه الزيادة، إلا أن المتوقع بنهاية عام 2017م أن تنخفض بنسبة 16% عن الميزانية المقدرة لها، وذلك بسبب تطبيق الضريبة على السلع الانتقائية في منتصف العام.

ومن المتوقع أن تسجل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) نحو 21 مليار ريال بنهاية عام 2017م وذلك بارتفاع 3% مقارنة بالعام السابق وبانخفاض 31% عن المقدر في الميزانية، وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء فقد تراجع إجمالي الواردات السلعية حتى شهر سبتمبر من عام 2017م بنسبة 8.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

الإيرادات الآخرى:

يتوقع أن تبلغ الإيرادات الأخرى لعام 2017م نحو 599 مليار ريال بارتفاع نسبته 37% مقارنة بالفعلي للعام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 4.7% مقارنة بالمقدر في الميزانية، من ضمنها الإيرادات النفطية التي يتوقع أن تبلغ حوالي 440 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 32% مقارنة بالعام السابق. حيث بلغ متوسط انتاج النفط 9.9 ملايين برميل يوميا، وبلغ متوسط أسعار نفط برنت حتى نوفمبر من عام 2017م 53.3 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 43.5 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسها من عام 2016م. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات النفطية عن المقدر في الميزانية بنسبة 8% نتيجة لإرجاء تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة المخططة لهذا العام.

(مليار ريال)

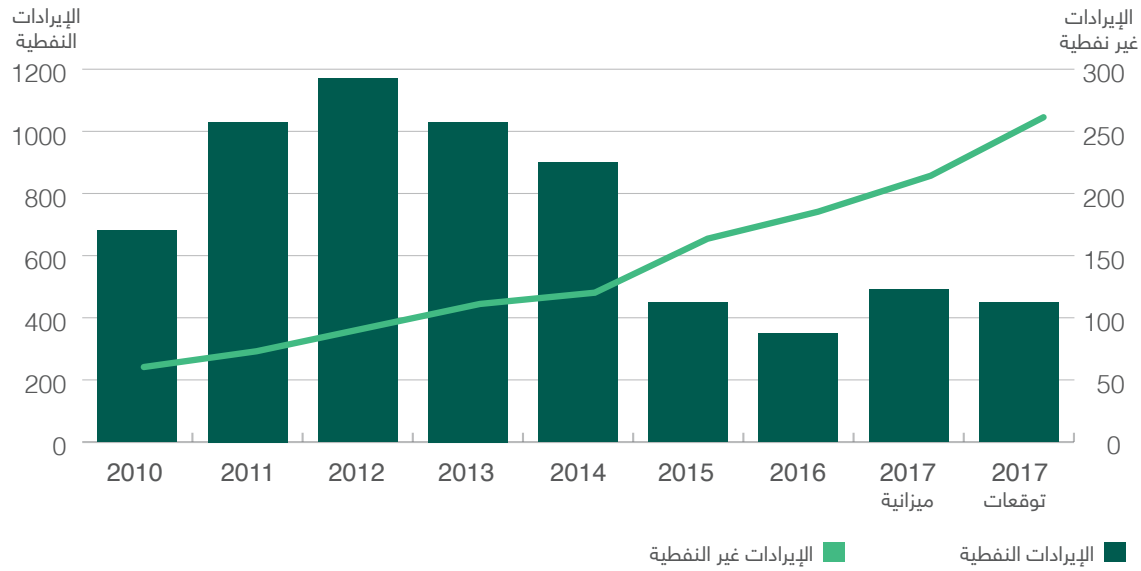

المصدر: وزارة المالية

ب- النفقات:

يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية للعام الحالي 2017م نحو 926 مليار ريال أي ما يعادل 36% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً بذلك الميزانية المقدرة بنحو 4% متأثراً بالمنصرف على بند تعويضات العاملين وإعادة البدلات وصرفها بأثر رجعي، وكذلك إضافة اعتمادات لبعض المشاريع والبرامج للالتزم بسداد مستحقات الموردين والمقاولين من القطاع الخاص خلال 60 يوم، وبارتفاع قدره 11.6% عن المنصرف الفعلي للعام السابق وكذلك لزيادة الإنفاق على باب المصروفات الأخرى لزيادة الصرف على تعويضات نزع الملكية لمشروع توسعة الحرم النبوي الشريف، ولزيادة الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنحو 20.4%، حيث زاد الإنفاق الرأسمالي بنحو 3.6%، وذلك على الرغم من انخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنسبة 11.7% عن المقدر في الميزانية.

ولهذه الأسباب يتوقع تجاوز الإنفاق على قطاع التعليم، وقطاع الإدارة العامة، وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، وقطاع الخدمات البلدية، والقطاع العسكري، وقطاع الأمن والمناطق الإدارية الميزانية المقدرة له بنحو 14% و 13% و 11% و2% و17% و14% على التوالي ليبلغ بذلك إجمالي المنصرف على هذه القطاعات حتى نهاية العام المالي الحالي نحو 228 و 30 و133 و49 و224 و110 مليار ريال على التوالي. في المقابل يتوقع انخفاض الإنفاق على كل من قطاع التجهيزات الأساسية والنقل، وقطاع البنود العامة، وقطاع الموارد الاقتصادية ليبلغ إجمالي الإنفاق عليها نحو 29 ملياراً و 85 ملياراً 39 ملياراً على التوالي.

(مليار ريال)

مقارنة المنصرف الفعلي بالميزانية المعتمدة للسنوات السابقة

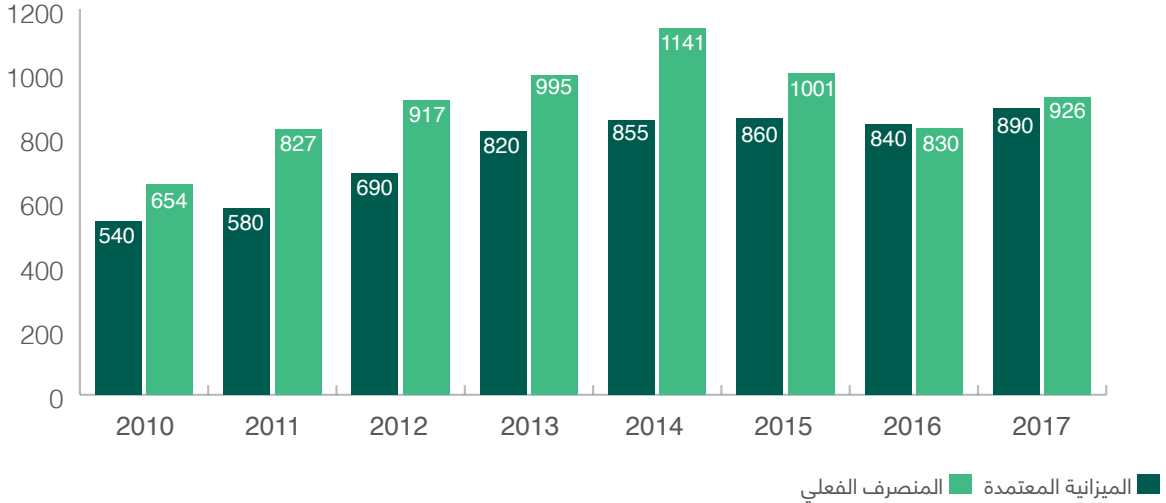

المصدر: وزارة المالية

(مليار ريال)

مقارنة النفقات المتوقعة في نهاية العام المالي2017م بالميزانية المعتمدة

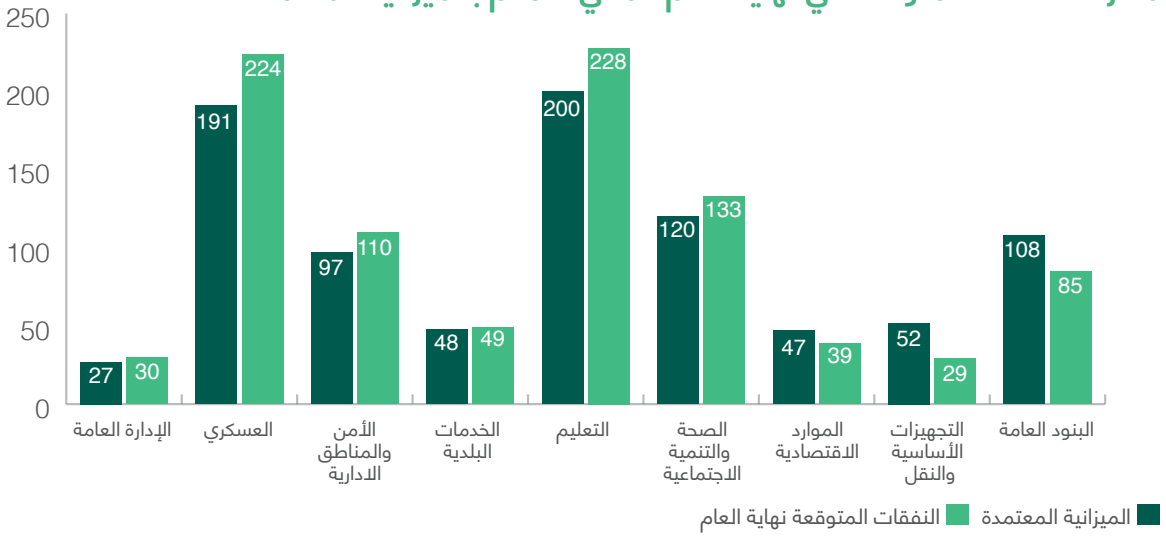

المصدر: وزارة المالية

جـ- الدين والتمويل:

استمرت وزارة المالية في اتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي 2017م. كما قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي 134 مليار ريال منها حوالي 53.6 مليار ريال صكوك محلية و 33.7 مليار ريال صكوك خارجية و 46.8 مليار ريال سندات خارجية، في الوقت نفسه تم استخدام حوالي 100 مليار ريال من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة. كما تم إطفاء سندات حكومية بقيمة 8.5 مليارات ريال وسداد مدفوعات دين بحوالي 4 مليارات ريال. ويتوقع نهاية عام 2017م أن يبلغ إجمالي الدين العام 438 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 17 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 317 مليار ريال أي مايعادل نحو 13.1 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق 2016م. حيث عملت وزارة المالية ممثلة بمكتب إدارة الدين العام على وضع استراتيجية متوسطة المدى للدين العام متضمنة الخيارات المناسبة للتمويل بأفضل التكاليف مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

(مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك)

تطورات المالية العامة				
	فعلي 2016	ميزانية 2017	توقعات 2017	التغير السنوي
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**519**	**692**	**696**	**% 33.9**
الضرائب	**82**	**121**	**97**	**% 18.6**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	15	18	14	% -5.6
الضرائب على السلع والخدمات	30	56	47	% 54.3
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	20	31	21	% 3.3
ضرائب أخرى	17	16	15	% -6.6
الإيرادات الأخرى	**437**	**571**	**599**	**% 36.8**
النفقات				
إجمالي النفقات	**830**	**890**	**926**	**% 11.6**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**696**	**716**	**746**	**% 7.2**
تعويضات العاملين	409	412	440	% 7.6
السلع والخدمات	150	153	135	% -10.1
نفقات تمويل	5	9	9	% 81.9
الإعانات	7	7	7	% -1.9
المنح	5	3	3	% -39.2
المنافع الاجتماعية	41	37	44	% 6.3
مصروفات أخرى	79	95	108	% 36.7
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**134**	**174**	**180**	**% 34.3**
عجز/ فائض الميزانية				
عجز/ فائض الميزانية	-311	-198	-230	% -25.9
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	% -12.8	% -7.7	-8.9%	--
الدين والأصول				
الدين	317	--	438	% 38.5
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	13.1%	--	% 17.0	--
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	683	--	584	% -14.6
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	28.2%	--	% 22.7	--

المصدر: وزارة المالية

إصلاحات مؤسسية لتطوير إدارة المالية العامة

قامت وزارة المالية خلال عام 2017م باتخاذ عدد من المبادرات والإصلاحات المؤسسية لتطوير إدارة المالية العامة، وشملت استكمال تطبيق تصنيف الميزانية العامة وفقاً للدليل الدولي لإحصاءات المالية الحكومية (GFSM 2014)، وتطوير المنظومة المؤسسية المسؤولة عن إعداد عناصر السياسة المالية من خلال إنشاء الوحدات المتخصصة لتدعيم عملية اتخاذ القرار وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة. وشملت الوحدات التي تم استحداثها مؤخراً بوزارة المالية كلًّا من وحدة السياسات المالية والكلية، ومكتب إدارة الدين العام، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية. إضافة إلى انضمام مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، ووحدة الشراء الاستراتيجي، ومكتب برنامج تحقيق التوازن المالي لتكون تحت إشراف وزارة المالية.

1 - وحدة السياسات المالية والكلية

تم إنشاء الوحدة بعد صدور الأمر السامي رقم45438 بتاريخ 1437/9/1هـ كأحد مبادرات رؤية 2030 لتطوير إدارة المالية العامة على المدى المتوسط. وتعتبر هذه الوحدة بوزارة المالية وحدة استراتيجية واستشارية تهدف إلى الارتقاء بعملية وضع ومتابعة أداء السياسات المالية والاقتصادية والتخطيط المالي باستخدام أفضل الأساليب والممارسات المتعارف عليها دولياً. وتتمثل أهم مهام الوحدة في إجراء التحليل والتوقعات المالية والاقتصادية وتقديم المشورات واقتراح السياسات التي تضمن سلامة المالية العامة واستدامتها على المدى المتوسط، وتحقيق الأهداف التنموية في رؤية المملكة 2030.

وقد قامت الوحدة خلال عام 2017م بإعداد إطار مالي واقتصادي لاقتصاد المملكة على المدى المتوسط تضمن إعداد قاعدة بيانات مالية واقتصادية تفصيلية، وإعداد الإطار باستخدام نماذج اقتصادية متعارف عليها عالمياً تماثل أفضل الممارسات الدولية وبدعم فني من المؤسسات الدولية الرئيسة، حيث يتيح هذا الإطار إعداد الميزانية في إطار اقتصادي أشمل وعلى مدى زمني متوسط المدى يتعدى عام تنفيذ الميزانية، وتحديد سقف النفقات والاحتياجات التمويلية للميزانية على المدى المتوسط. كما يتيح آلية لتقييم الوضع المالي والاقتصادي في ظل السياسات القائمة بشكل أفضل والتخطيط المالي الأمثل، والتعرف

على مدى الحاجة للتدخل بأدوات السياسة المالية لتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتحديد أهم المخاطر المالية والاقتصادية على المدى المتوسط وإدارتها، وفي إطار يتسق مع أداء الاقتصاد الكلي، كما يسمح بتقييم آثار التغيرات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية المستمرة على الأداء المالي والاقتصادي.

كما تقوم الوحدة بإعداد التقارير المالية والاقتصادية، حيث قامت بالمشاركة مع قطاعات الوزارة الأخرى بإعداد تقرير بيان الميزانية والتقارير ربع السنوية عن أداء المالية العامة الذي قامت وزارة المالية بنشره للمرة الأولى ابتداءاً من الربع الأول لعام 2017م، بهدف رفع مستوى الشفافية وزيادة الإفصاح المالي.

2 - مكتب إدارة الدين العام

يقوم مكتب إدارة الدين العام والذي تأسس في الربع الرابع من عام 2015م، بتأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، وتحقيق استدامة وصول المملكة إلى مختلف الأسواق العالمية وبتسعير عادل.

أنجز مكتب إدارة الدين العام في عام 2017م مايلي:

- في شهر أبريل من عام 2017م قام مكتب إدارة الدين العام بتسجيل أدوات التمويل العام في مركز إيداع الأوراق المالية التابع لشركة السوق المالية (تداول)، وتعيين وكيل دفعات من القطاع الخاص. سيعقب ذلك إن شاء الله تعالى تعيين متعاملين أوليين مما سيساعد مكتب إدارة الدين العام على تمهيد الطريق لإدراج أدوات التمويل العام في منصة تداول كجزء من عملية تطوير سوق الدين بالمملكة بشقيه الأولي والثانوي.

- تم ترتيب برنامج صكوك دولي وطرح أكبر إصدار صكوك سيادية في الأسواق الناشئة في أبريل 2017م التي تجاوز أكبر إصدار صكوك سيادية سابقة في العالم بأكثر من الضعف. ويتألف الطرح الذي بلغت قيمته حوالي 9 مليارات دولار أمريكي من شريحتين، وهي شريحة لمدة 5 سنوات بقيمة 4.5 مليارات دولار أمريكي تاريخ استحقاقها في 20 أبريل 2022م، وعائد يبلغ 2.894 % سنويا وقت إصدارها، و شريحة أخرى لمدة 10 سنوات بقيمة 4.5 مليارات دولار أمريكي تاريخ استحقاقها في 20 أبريل 2027م وعائد قدره 3.628 % سنويا وقت إصدارها.

وقد حظي هذا الإصدار بالكثير من الاستقطاب لدى المستثمرين، حيث سجل معدل زيادة في التغطية قدره 3.7 مرات، وكثير من الطلب من المستثمرين الذين يفضلون هذا النوع من أدوات التمويل والذين مثلوا 34 % من قاعدة المستثمرين النهائيين لهذا الإصدار. وتعد هذه الإصدارات أساسية للقطاع المصرفي في المملكة نظراً للمتطلبات التنظيمية لبازل 3 وقيود إدارة السيولة المتوافقة مع هذا النوع. وساعد عنصران آخران الحكومة على تلبية هذه المتطلبات وهما: قبول الصكوك على نطاق واسع من قبل عدد كبير من أعضاء اللجان الشرعية للمؤسسات المالية والمجالس ، وهيكلها المبتكر، الذي أظهر قيادة وحنكة المملكة في هذا الجانب من خلال تصميم هيكل لم تستخدمه أي حكومة سيادية أخرى عند إصداره. وقد اجتذب هذا الإصدار أيضاً مستثمرين دوليين كباراً لم يعرفوا باستثماراتهم الكبيرة سابقاً في الصكوك.

- كما تمكنت الوزارة من إدارة الإصدار الدولي الثاني للسندات في سبتمبر 2017م وتألف الطرح المقدم من 12.5 مليار دولار أمريكي من ثلاث شرائح: 3 مليارات دولار أمريكي لمدة 5 سنوات تاريخ استحقاقها في 4 مارس 2023م وعائد 3.009 % سنوياً في وقت الإصدار، وشريحة ثانية بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي لمدة 10 سنوات تاريخ استحقاقها في 4 مارس 2028م وعائد قدره 3.762 % سنوياً وقت إصدارها. وشريحة ثالثة بمبلغ 4.5 مليارات دولار أمريكي تاريخ استحقاقها في 4 أكتوبر2047م وعائد قدره 4.663 % سنوياً وقت إصدارها.

وجاء الطرح الناجح بعد حملة تسويقية، حيث قابل مكتب إدارة الدين العام أكثر من 130 مستثمراً في جميع أنحاء العالم، 90 % من هؤلاء المستثمرين شارك في سجل هذا الإصدار، وكان هذا المعدل من المشاركة أعلى من نسبة 74 % في الإصدار الأول في عام 2016م. وكان الطلب القوي على هذا الطرح يتجلى بوضوح في ذروة الطلب بحوالي 40 مليار دولار أمريكي، مما سمح للمملكة بخفض التسعير النهائي بنسبة 20 نقطة أساس لجميع الشرائح.

- تمكنت الوزارة عبر مكتب إدارة الدين العام في يوليو 2017م من ترتيب برنامج الصكوك المحلية بالريال السعودي، وتأهيل المصارف التجارية والهيئات الحكومية للاستثمار في إصدارات الصكوك الحكومية. وقد أصدرت وزارة المالية ممثلةً في مكتب إدارة الدين العام أربعة إصدارات ضمن برنامج الصكوك المحلية لمدد استحقاق 5 , 7, 10 سنوات. تم إعادة فتح الإصدار الرابع في شهر نوفمبر2017م لتقليل عدد الإصدارات وزيادة حجم سيولة الإصدار الواحد، وقد بلغ مجموع قيمة الإصدارات الأربعة حوالي 54 مليار ريال.

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

رابعاً:

آفاق الاقتصاد المحلي

رابعاً:

آفاق الاقتصاد المحلي

من المتوقع أن تتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2018م مقارنة بالعام الذي سبقه، مدفوعة بميزانية تركز على الإنفاق الاستثماري التوسعي وبرامج الإصلاح الاقتصادي. وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.7 % [1] مدفوعاً بالدرجة الأولى بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنحو 3.7 % [1]، وسيكون القطاع الخاص محرك رئيس لذلك الدور المتزايد الأهمية للقطاعات غير النفطية، حيث يُقدر ارتفاع قيمة استثماراته الحقيقية بمعدل نمو يصل لنحو 3.3 % [1]، أيضاً سيلعب القطاع الحكومي دوراً هاماً في نمو القطاع غير النفطي نتيجة للأثر المباشر لارتفاع الإنفاق الحكومي بنحو 5.6 % لتنفيذ الإصلاحات الحالية بجانب الإصلاحات الاقتصادية المستقبلية المتضمنة تحفيز الاستثمار ورفع ثقة المستثمرين والتخصيص والإنفاق الرأسمالي الموجه بناءً على المساهمة الاقتصادية وعلى المشاريع الحيوية، وتنمية قطاعات جديدة ورفع مستويات الإنتاجية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق رؤية المملكة 2030م.

وسيتركز النشاط الاقتصادي في قطاعات رئيسية كقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التشييد والبناء ذات المساهمات المرتفعة في نمو الناتج، إضافةً إلى كل من قطاع التعدين وقطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وقطاع الاتصالات. وتشير التقديرات متوسطة المدى إلى أنَّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتجاوز 2.8 % [1]، كما أنه يتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي 3.2 % [1] بنهاية عام 2020م. هذا ويتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الاسمي 3.2 %[1] في العام القادم، وأن ينمو بنحو 3.7 % [1] في عام 2020م.

(1) حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

كما يُتوقع أن يسهم التحفيز والإنفاق الحكومي الرأسمالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2018م وتحييد آثار سياسات استدامة المالية العامة. فعلى الرغم من أن سياسات استدامة المالية العامة التي تتضمن رفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمضي قدماً في تصحيح أسعار الطاقة قد تؤثر سلباً وبصورة مؤقتة على المستوى العام للأسعار والاستهلاك، إلا أن برامج مثل برنامج حساب المواطن ومبادرات تحفيز القطاع الخاص ستسهم إلى حد كبير في تحييد أثر هذه الإجراءات. وستركز مبادرات وبرامج التحفيز على تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي للعام 2018م تقدر بنحو 13.6 % مقارنة بالعام السابق.

وتتوقع وزارة الاقتصاد والتخطيط أن يحقق الاستثمار والاستهلاك الخاص معدلات نمو إيجابية في عام 2018م. فنظراً للدور المحوري المتوقع للقطاع الخاص في تحقيق رؤية 2030م، من المقدَّر تحقيق نمو الاستثمار الخاص لمعدلات نمو إيجابية متزايدة بدءاً من عام 2018م وصولاً إلى عام 2020م، حيث من المتوقع أن تزيد معدلات نمو الاستثمار الخاص نحو 3.3 % [1] في العام 2018م وصولاً إلى حوالي 3.5 % [1] في العام 2020م، بعد انخفاض ملحوظ في عام 2017م. ومن جانب آخر، يتوقع أن يسجل معدل نمو الاستهلاك الخاص نحو 0.4 %[1] في عام 2018م قبل أن يعاود الارتفاع وصولاً إلى حوالي 2 % [1] في عام 2020م.

وعلى صعيد سوق العمل من المتوقع انخفاض معدل البطالة بين السعوديين في عام 2018م مقارنة بالعام السابق. وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى حوالي 12 %[1] في عام 2018م. واستمرار معدل البطالة بين السعوديين في الانخفاض تدريجياً بدعم من النمو الاقتصادي، ورفع المقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى برامج الإحلال، والمبادرات المتعددة إلى أن يصل لنحو 10.6 %[1] في عام 2020م. كما أن تلك المعدلات قد تنخفض بدرجة أكبر بالتزامن مع تحقق النتائج المرجوة من المبادرات الموجهة إلى إحلال المواطنين في عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

(1) حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

تعتمد توقعات عام 2018م على عدة عوامل من أهمها أداء سوق النفط ودقة التطبيق والتزامن بين برامج الإصلاح الاقتصادي. فبينما قد تؤثر بعض الإصلاحات إيجابياً على استدامة المالية العامة وتنويع مصادر الدخل كضريبة القيمة المضافة، والمقابل المالي على الوافدين، وبرامج إصلاح الطاقة، إلا أنها قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي مالم تتزامن مع برامج التحفيز الاقتصادي كتفعيل حساب المواطن، وحزم التحفيز، والإنفاق الحكومي الرأسمالي. لذا، فإن التوقعات للعام 2018م أخذت في الحسبان دقة التطبيق والتزامن بين مختلف مبادرات برامج الإصلاح الاقتصادي.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

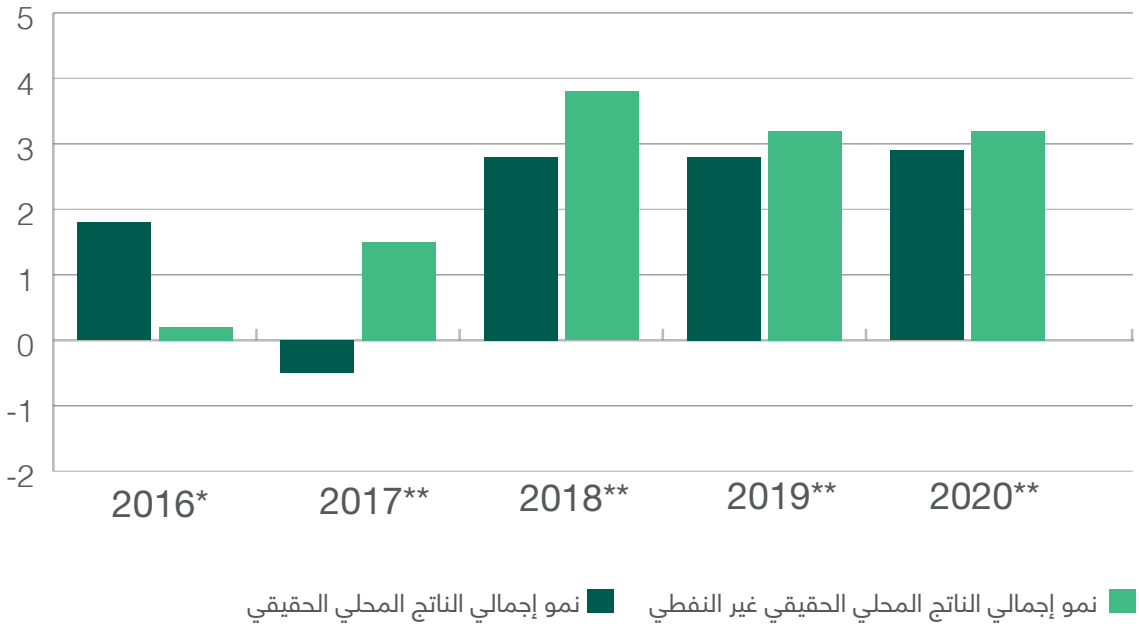

المصدر: *الهيئة العامة للإحصاء - **حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

(1)حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

تقديرات المؤشرات الاقتصادية (2017 - 2020م)					
	*فعلي	**توقعات	**تقديرات		
	2016	2017	2018	2019	2020
معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية (%)					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	1.7	-0.5	2.7	2.7	2.8
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	0.2	1.5	3.7	3.1	3.2
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي	-1.2	6.1	3.2	4.2	3.7
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي	1.7	1.4	0.1	2.2	1.6
الاستهلاك الخاص الحقيقي	2.2	1.2	0.4	1.6	1.9
الاستثمار الخاص الحقيقي	-0.2	-6.0	3.3	3.4	3.5
معدل البطالة للسعوديين	12.3	12.3	12.0	11.2	10.6

المصدر: *الهيئة العامة للإحصاء - **حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

خامساً:

سياسات المالية العامة في المدى المتوسط

(تطورات برنامج تحقيق التوازن المالي)

خامساً:

سياسات المالية العامة في المدى المتوسط
(تطورات برنامج تحقيق التوازن المالي)

يمثل برنامج تحقيق التوازن المالي 2017-2020م الذي أُقرَّ في ديسمبر 2016م آلية للتخطيط المالي متوسط الأجل، لاستدامة واستقرار وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. حيث يرتكز البرنامج على 5 محاور رئيسة تتمثل في: 1)رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، 2)تصحيح أسعار الطاقة والمياه، 3)تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى، 4)إعادة توجيه الدعم للمستحقين (برنامج حساب المواطن)، 5) ونمو القطاع الخاص. وقد تمت مراجعة برنامج تحقيق التوازن المالي خلال عام 2017م في ضوء التطورات الاقتصادية بوصفه إطاراً مالياً متوسطاً يتم تحديثه ونشره سنويًا كجزء أساسي من بيان الميزانية السنوية يشمل المبادرات والسياسات لتحقيق الأهداف والحوكمة لضمان التنفيذ الفعال.

وفي إطار متابعة تطور الأداء الاقتصادي الفعلي المحلي والعالمي خلال العام، والتأثيرات المالية والاقتصادية لبعض المبادرات المنفذة، والتقديرات المتوقعة لبعض المبادرات المخطط لها، ومستهدفات نمو النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والذي يعتبر هدفاً رئيساً لرؤية 2030، فقد تم مراجعة الجدول الزمني للبرنامج وتعديله بتمديد فترة تنفيذ بعض الإصلاحات لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023م بدلاً من 2020م بهدف عدم التأثير السلبي على معدلات نمو الناتج غير النفطي الذي يعد أحد الأهداف الرئيسة لرؤية 2030.

آلية تنفيذ البرنامج

وضع برنامج تحقيق التوازن المالي أهدافاً طموحة تتطلب لتحقيقها تغييراتٍ كبيرةً في السياسة المالية، وقد تم تحديد الركائز الاستراتيجية الأربعة التالية:

أ. تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية: تخصيص ميزانية تتسق مع الأولويات الاستراتيجية لهذه الجهات، ووضع نظام يشجع على المساءلة والملكية الكاملة للمستهدفات المالية على كافة مستويات الجهة.

ب. التخطيط المالي والاقتصادي الكلي: توجيه السياسة المالية نحو تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية وتحفيز اتخاذ القرارات الفعالة لإدارة الميزانية مع تقديم صورة متكاملة عن الديون والاحتياطيات.

ج. تعظيم الإيرادات للحكومة: إعداد ملف مبادرات الإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي.

د. رفع كفاءة الإنفاق الحكومي: تحسين فعالية المصروفات في الحكومة لتحقيق مستهدفات الموازنة المالية المرغوبة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

أولاً: تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية

بدأت وزارة المالية تنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية المالية وزيادة الإشراف المالي للجهات الحكومية. ويتوقع أن يساهم ذلك في الحد من تجاوز النفقات عن الميزانية. تشتمل هذه الركيزة على مبادرتين رئيستين:

- **تمكين الجهات الحكومية من استدامة المالية العامة:** حيث تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز آليات إدارة الأداء لضمان التزام الجهات بالمستهدفات المالية، أي سقوف الميزانية وتوقعات الإيرادات. كما تهدف إلى متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات المالية على مستوى الجهات. ومن بين الأهداف الأخرى لهذه المبادرة الإشراف على عمليات إدارة الأداء بما في ذلك تقديم المحفزات والمساءلة في حالة انحراف نتائج هذه الجهات عن تحقيق المستهدفات المالية من بداية العام المقبل.

• **تطوير إجراءات إعداد الميزانية:** حيث قامت وزارة المالية بإطلاق منهجية جديدة لإعداد الميزانية في 2018م انطلاقاً من مبدأين هما: (1) توزيع الميزانية من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي، (2) رفع كفاءة الإنفاق. حيث عُقِدَت ورشُ عمل مع جهات الميزانية لاستعراض الميزانية وتحديد احتياجاتها. وسيتم تطبيق هذه المنهجية الجديدة بشكل سنوي كجزء من مراحل إعداد الميزانية في المستقبل، بحيث تتوافق الميزانية السنوية مع المستهدفات المالية للمملكة. ومن أبرز ملامح المنهجية الجديدة لإعداد الميزانية وضع سقوف للإنفاق من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي ومراعاة الأولويات، كما تم عقد ورش مراجعة الميزانية، وتطبيق نظام الحوكمة. كما ستعمل وزارة المالية على متابعة تحديد الأولويات، الالتزام بسقوف الإنفاق للجهات، والعمل مع الجهات للحد من بعض الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق.

ثانياً: التخطيط المالي والاقتصادي الكلي

تشتمل هذه الركيزة على تحديد السياسات المالية اللازمة لتحقيق المستهدفات المالية مع دعم الأهداف الاقتصادية بتوجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات التي تدعم الأهداف الاستراتيجية للمملكة، بما في ذلك تحديد الإيرادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والعمل على مبادرات الدعم والتحفيز مثل: حساب المواطن.

• **إطار المالية العامة متوسط الأجل:** تهدف هذه المبادرة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط (من 3-5 سنوات)، بما في ذلك تحديد سقوف الإنفاق على مستوى الميزانية وعلى مستوى الجهات، ووضع معايير إعداد وتقديم الجهات لمشاريع ميزانياتها وربط سقوف الجهات بالأولويات الاستراتيجية، وسياسات القطاع، وتقييمات الأداء.

• **مبادرة إعادة الرسوم المسددة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر هذه المبادرة جزءاً من حزمة أوسع نطاقًا لتحفيز القطاع الخاص، وتتضمن هدفاً مزدوجاً لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة على دخول السوق ودعم نموها أثناء السنوات الأولى من النشاط. ويتم تحقيق ذلك من خلال إعادة الرسوم المسددة من الشركات المنشأة حديثاً (على سبيل المثال الرسوم المتعلقة بالتراخيص الجديدة، والرسوم السنوية، والرسوم المتعلقة بأصحاب العمل) أثناء السنوات الثلاث الأولى لنشاطها.

• **مبادرة الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** يتيح الإقراض الحكومي غير المباشر القدرة على الاستفادة من شبكة مقدمي القروض غير البنكية التجارية لتوزيع القروض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، من خلال إمدادها بالتمويل منخفض التكاليف وإعادة التمويل. وهذا من شأنه أن يزيد مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما سيحسن عملياتها واستثماراتها.

• **مبادرة رفع رأس مال صندوق برنامج كفالة:** يتم الآن إعادة هيكلة برنامج كفالة لضمان استدامته واستمرار الدعم الناجح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

• **مبادرة دعم الشركات المتعثّرة:** البدء بتنفيذ برنامج متعدد المراحل لتحديد الشركات المتعثّرة ذات البعد الاستراتيجي ودعمها تمويلياً بالتعاون مع القطاع الخاص (البنوك والصناديق) لتنفيذ ما يلزم (مثل التقييم وتقديم الدعم المالي). حيث توفر المبادرة ضمان معدل العائد الداخلي للاستثمار الخاص في هذه الشركات.

• **مبادرة صندوق دعم المشاريع:** هو صندوق تمويلي لإعطاء قروض ذات فوائد منخفضة لتمويل مشاريع القطاعات الصحية والسياحية والعقارية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي المرتفع لضمان استمرار المشاريع واستكمالها.

• **مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة:** سيتلقى من يشترون أجهزة تكييف جديدة دعماً على الأسعار إذا قاموا باختيار جهاز يتسم بالكفاءة العالية من استهلاك الطاقة. ويستهدف التنفيذ الكامل للبرنامج والذي يشمل المملكة كاملةً شراء 520,000 جهاز تكييف على مدار السنوات الأربع القادمة وسيتبع البرنامج متطلبات المحتوى المحلي.

• **مبادرة القروض السكنية المدعومة:** تقديم الدعم المالي لتسهيل امتلاك المساكن والمساعدة في الحصول على تمويل عقاري، وسيتم ذلك عبر توفير دعم مالي للدفعة الأولى للقرض يبدأ من 10 % إلى 20 % على حسب مستوى الدخل وحجم العائلة.

• **مبادرة إطلاق برنامج تحفيز الصادرات:** إزالة العوائق التي تقف أمام الشركات لبدء التصدير، عبر تقديم مِنَح للخدمات اللوجستية والقانونية والتسويقية، وتزويد الشركات بمعلومات عن الأسواق لمساعدة الشركات على بناء قدرتها التصديرية و اكتشاف أسواق جديدة.

• **مبادرة تعزيز تمويل الصادرات:** تحسين قدرات تمويل الصادرات من خلال توسيع نطاق البرنامج المتوفّر حالياً والبدء بعملية إنشاء بنك الاستيراد والتصدير من أجل تزويد الشركات المصدرة بالتمويل المطلوب للوصول لأسواق جديدة.

• **مبادرة صندوق الاستثمار الجريء الحكومي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تأسيس صندوق يركز على الاستثمار في المنشآت خلال مراحل نموها المبكرة. ومن ثم يستهدف الفجوات في التمويل الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• **مبادرة برنامج الاستثمارات الضخمة:** تسريع جذب الاستثمارات إلى المملكة من خلال برنامج الاستثمارات الضخمة والاستراتيجية عن طريق التفاوض على عقود معيّنة مع كبار المستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ مشاريع ذات قيمة اجتماعية واقتصادية عالية للمملكة.

• **مبادرة صندوق تحفيز النطاق العريض والألياف البصرية:** هو صندوق تحفيز لتسريع عمليّة نشر الإنترنت بالألياف والإنترنت اللاسلكي عالي السرعة في المناطق الحضرية والنائية عبر تقديم حوافز مالية تصل إلى 40 % من استثمار مشغّلي الإنترنت.

• **مبادرة صندوق تحفيز تقنية البناء:** تقنية البناء والإسكان تزيد السعة الإنتاجية الضرورية للوصول إلى هدف الإسكان عبر زيادة إنتاجية القطاع وتؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

• **مبادرة منصة مرئيات القطاع الخاص:** إعداد منصة على الإنترنت للتواصل المستمر مع القطاع الخاص وإبداء الرغبة في الحصول على الاقتراحات التي يقدمها ممثلو القطاع الخاص.

• **مبادرة ورش عمل القطاع الخاص:** استناداً إلى مرئيات القطاع الخاص أثناء ورش العمل المنعقدة في مايو 2017م، هدف المبادرة هو مأسسة ورش العمل وإعدادها سنوياً للتواصل المباشر بين القطاع الحكومي والخاص. يزيد تطبيق هذه المبادرة من الوضوح واطّلاع القطاع الخاص على الخطط الحكومية لتمكين ودعم القطاع الخاص والمبادرات القائمة حالياً.

• **مبادرة مؤتمرات وزارية مفتوحة:** إطلاق مؤتمرات (Panels) مفتوحة في الغرف التجارية بحضور وزراء وكبار المسؤولين، على أن تكون مدعومةً بفريق عمل برئاسة وزارة التجارة والاستثمار وعضوية كل من: الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.

• **حساب المواطن:** تم إنشاء برنامج حساب المواطن لتحسين كفاءة الدعم الحكومي وتوجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين للحد من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى على الأُسَر السعودية. وحساب المواطن هو عبارة عن حوالات نقدية مباشرة سيتم تخصيصها للمستحقين وسيصبح هذا البرنامج في المستقبل أحد المنصات الحكومية لتقديم الدعم للمواطنين بشكل مباشر.

•**تصحيح أسعار المياه:** يشكّل تصحيح أسعار المياه إجراءً موازياً لتصحيح أسعار الطاقة، والذي يهدف إلى (1) تحفيز الاستهلاك الرشيد ؛(2) إعادة توجيه الدعم لإيصاله إلى الفئات المستحقة فعلياً وترشيده.

•**تصحيح أسعار الطاقة:** يُعدُّ تصحيح أسعار الطاقة أهم العناصر الرئيسة في برنامج تحقيق التوازن المالي وتهدف هذه المبادرة إلى: (1) تحفيز الاستهلاك الرشيد؛ (2) تشجيع إقامة استثمارات ذات ميزة تنافسية في القطاع الصناعي، (3) إعادة توجيه الدعم للفئات المستحقة فعلياً وترشيده، (4) تقوية وضع المالية العامة.

وتم تغيير خطة تصحيح أسعار الطاقة عن ما هو معلن في برنامج تحقيق التوازن المالي (نسخة 2016م) . (الخطة قابلة للتغيير تبعاً لتطورات برنامج تحقيق التوزان المالي)

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
البنزين	استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي							
الديزل	استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي							
وقود الطائرات	ربط الأسعار بالسعر المرجعي*							
الغاز الطبيعي ولإيثان			استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي مع فرض سقف على السعر					
الكيروسين وغاز البترول المسال (قطاع التجزئة)		استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي						
الأسفلت			استهداف ربط الأسعار تدريجياً بالسعر المرجعي في عام 2021					
سوائل الغاز الطبيعي (تتضمن البروبان،البيوتان، والجازولين الطبيعي)			استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي					
منتجات الوقود السائل الأخرى (زيت الوقود الثقيل 180، زيت الوقود الثقيل 380، الزيت الخام العربي الخفيف، والزيت الخام العربي الثقيل)	استهداف ربط الأسعار تدريجياً بالسعر المرجعي في عام 2025							
تعريفة الكهرباء	تعكس تكلفة الإنتاج بناءً على أسعار منتجات الطاقة المستخدمة بافتراض الكفاءة المثالية							

المصدر: وزارة المالية

***فقط للخطوط الجوية العربية السعودية**

تُطبق الأسعار الناتجة من الجدول أعلاه على عموم منتجات الطاقة المستخدمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق عوائد على الاستثمار تتماشى مع المعايير العالمية لموردي منتجات الطاقة آخذة بالاعتبار المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة في مجال تزويد السوق المحلي بالمواد الهيدروكربونية

ثالثاً: تعظيم الإيرادات للحكومة

تعتمد هذه الركيزة على ثلاث مبادرات رئيسية، حيث تم تطوير مصادر الإيرادات الجديدة بشكل يضمن تقديم فوائد عامة إضافية، مثل تشجيع المنافسة و/أو تحسين السلوك الإجتماعي (الحد من الاستهلاك الزائد، أو استهلاك المواد الضارة).

- **المقابل المالي على الوافدين:** تهدف هذه المبادرة الرئيسة إلى تشجيع السعودة من خلال سد فجوة التكلفة بين الوافدين والسعوديين. ويتم تحقيق ذلك عبر فرض مقابل مالي شهري على كل موظف وافد بالاستناد إلى عدد الوافدين الأقل والأكثر مقارنة بالموظفين السعوديين في المنشأة ذاتها، وذلك ابتداءً من يناير 2018م، مع زيادة سنوية تبلغ قيمتها 200 ريال شهرياً (300 ريال لكل وافد في منشأة يتساوى فيها أو يقل عدد الوافدين عن السعوديين، 400 ريال في حال تجاوُز عدد الوافدين السعوديين في عام 2018م). وكذلك تم فرض مقابل مالي على المرافقين ابتداء من يوليو 2017م، مع زيادة سنوية تبلغ في السنوات اللاحقة قيمتها 100 ريال تدفع بشكل شهري (100 في أول سنة، ثم 200، 300، 400 ريال في السنوات اللاحقة).

• **ضريبة القيمة المضافة:** يعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة تنفيذاً للاتفاقية الخليجية ويُتوقع أن تصبح ضريبة القيمة المضافة أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة، ما يؤكد أهمية التطبيق السليم لهذه الضريبة والذي سيبدأ في 1 يناير 2018م بواقع 5 % على القيمة المضافة للمنتجات والخدمات.

• **الضريبة الانتقائية:** يُحقِّق هذا النوع من الضرائب هدفاً مزدوجاً يتمثل في (1) تنمية الإيرادات غير النفطية و(2) التشجيع على السلوك الاستهلاكي الرشيد، وذلك بفرض ضريبة على بعض السلع المحددة كالمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته، كما قد تضم هذه القائمة لاحقاً منتجات أخرى مثل السلع الكمالية.

رابعاً: رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تهدف هذه الركيزة إلى رفع كفاءة الإنفاق، من خلال المبادرات الرئيسة التالية:

• **تأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق** (**مكتب ترشيد الانفاق الرأسمالي والتشغيلي**): كجهة حكومية تشرف و تساند الجهات الأخرى في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات تنفيذها واقتراح التشريعات والأنظمة اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق.

• **تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي :** كجهة حكومية تهدف لتحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية تركز على تعظيم المنافع المالية والتنموية مقابل الإنفاق، وتعزيز الشفافية من خلال تطوير القدرات والنظم وعمليات الشراء لقياس ورفع كفاءة الشراء بتطبيق افضل الممارسات المحلية والعالمية لكل فئة إنفاق.

وتهدف هاتان المبادرتان المحوريتان، لتفعيل المبادرات والبرامج الأخرى التي تقدر وفوراتها التراكمية بما يقارب 220 مليار ريال (+/- 15 %) بنهاية 2023م. وقد تمكنت الجهات الحكومية بمساندة مكتب ترشيد الانفاق الرأسمالي والتشغيلي من تفعيل الحزمة الأولى من المبادرات خلال 2017م، وحققت وفورات تصل ل 56 مليار ريال والتي يمتد أثرها التراكمي حتى 2023م بتفادي تكاليف إضافية تشغيلية تصل لما يقارب 57 مليار ريال (على سبيل المثال، خطط لرفع مستوى التنسيق في القطاعات الصحية وتطوير بعض ممارسات سلاسل الإمداد لرفع

كفائتها في إدارة مخزون الأدوية، تطوير معايير التعاقد لنظافة المدن، رفع مستوى التنسيق في مبادرات الرؤية من خلال دمج وتفادي الازدواجية).وبتأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق ووحدة الشراء الإستراتيجي خلال 2018م، يتطلع برنامج تحقيق التوازن المالي لمساندة الجهات الحكومية بتفعيل الحزمة الثانية من المبادرات ذات الأولوية لتحقيق كفاءة الانفاق.

حوكمة البرنامج لتحقيق التنفيذ الفعّال

تم تأسيس مكتب تحقيق التوازن المالي في عام 2017م، الذي يهدف إلى تحقيق مستهدفات البرنامج من خلال مراقبة تنفيذ المبادرات ومتابعتها وتقييم جاهزيتها وإعداد مبادرات جديدة لتحقيق أهداف البرنامج. حيث تتولى لجنةٌ مكونةٌ من ممثلين من جهات مختلفة الإشرافَ على تنفيذ البرنامج وقيادته لتحقيق أهدافه، وتضطلع لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي بالأدوار الرئيسة التالية:

- اعتماد الخطط التنفيذية لبرنامج تحقيق التوازن المالي.
- تحقيق التوافق بين مختلف الجهات المعنية الرئيسة في لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي.
- تقديم مدخلات استراتيجية لبيانات برنامج تحقيق التوازن المالي والسيناريوهات والمسارات والمبادرات المتعلقة به.

وسوف تكون اللجنة تابعة لجهتين في الديوان الملكي مسؤولتين عن اتخاذ القرار: اللجنة المالية (المسؤولة عن وضع الأهداف المالية) اللجنة الاستراتيجية (المسؤولة عن وضع الأولويات الاقتصادية الوطنية ومراقبة تنفيذ برامج رؤية 2030).

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

سادساً:

توقعات المالية العامة في المدى المتوسط

سادساً:

توقعات المالية العامة في المدى المتوسط

وفقاً للإطار المالي والاقتصادي الذي تم على أساسه إعداد الميزانية ومبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي السابق ذكرها، فمن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2018م نحو 195 مليار ريال، ما يعادل 7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض بنحو 1.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن العجز المتوقع لعام 2017م، وبانخفاض كبير عن العجز في الميزانية المتحقق في عام 2016م الذي بلغ نحو 12.8 % من الناتج المحلي الإجمالي (311 مليار ريال). ويعود التراجع في نسب العجز المقدرة لعام 2018م إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنحو 12.6 % عن توقعات العام الحالي 2017م مع تطبيق الإجراءات الإصلاحية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادرها، وذلك على الرغم من زيادة النفقات بنحو 5.6 % ومن بينها زيادة الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي) بنحو 13.6 % مقارنة بتوقعات العام الحالي 2017م.

(مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك)

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2017-2020م)						
	فعلي	ميزانية	توقعات	ميزانية	تقديرات	
	2016	2017	2017	2018	2019	2020
الإيرادات						
إجمالي الإيرادات	**519**	**692**	**696**	**783**	**843**	**909**
الضرائب	**82**	**121**	**97**	**142**	**164**	**189**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	15	18	14	15	16	18
الضرائب على السلع والخدمات	30	56	47	85	103	124
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	20	31	21	25	26	28
ضرائب أخرى	17	16	15	17	18	20
الإيرادات الأخرى	**437**	**571**	**599**	**641**	**679**	**720**
النفقات						
إجمالي النفقات	**830**	**890**	**926**	**978**	**1,006**	**1,050**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**696**	**716**	**746**	**773**	**789**	**822**
تعويضات العاملين	409	412	440	438	445	452
السلع والخدمات	150	153	135	143	145	146
نفقات تمويل	5	9	9	14	19	24
الإعانات	7	7	7	14	7	7
المنح	5	3	3	3	3	3
المنافع الاجتماعية	41	37	44	65	74	94
مصروفات أخرى	79	95	108	95	95	96
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**134**	**174**	**180**	**205**	**218**	**228**
عجز / فائض الميزانية						
عجز/ فائض الميزانية	-311	-198	-230	-195	-163	-141
عجز/ فائض الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	-12.8%	-7.7%	-8.9%	-7.3%	-5.9%	-4.9%
الدين والأصول						
الدين	317	--	438	555	673	749
الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	13%	--	17%	21%	24%	26%
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	683	--	584	456	411	345
الودائع الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	28.2%	--	22.7%	17.2%	14.8%	12.0%

المصدر: وزارة المالية

أ-الإيرادات:

تم تنفيذ عدد من الإجراءات منذ عام 2016م التي سيكون لها تأثير على نمو الإيرادات على المدى المتوسط، بالإضافة إلى خطة تنفيذ عدد من الإجراءات الأخرى خلال الأعوام القادمة والتي من شأنها تنويع مصادر الإيرادات بشكل تدريجي منها فرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وكذلك تصحيح أسعار الطاقة حتى الوصول إلى مستوى الأسعار المرجعية للطاقة، حيث تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر كمصدر رئيس لتمويل النفقات العامة وخفض عجز الميزانية.

تشير التقديرات إلى بلوغ إجمالي الإيرادات حوالي 783 مليار ريال في عام 2018م بزيادة 12.6 % عن المتوقع في عام 2017م، ومن المتوقع أن تصل إلى 909 مليارات ريال في عام 2020م بمتوسط نمو سنوي يبلغ 9.3 %. حيث يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب 142 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 46 % مقارنة بعام 2017م إلى أن تصل إلى 189 مليار ريال في عام 2020م، ويتوقع أن يحقق بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية عام 2018م نحو 15 مليار ريال وذلك بمعدل نمو قدره 10.4 % مقارنة بعام 2017م إلى أن يصل إلى 18 مليار ريال في عام 2020م أخذاً في الاعتبار معدلات نمو النشاط الاقتصادي المتوقعة للفترة القادمة. في حين يقدر إيراد بند الضرائب على السلع والخدمات بـ 85 مليار ريال بارتفاع قدره 82 % عن عام 2017م ليصل إلى 124 مليار ريال في عام 2020م، وذلك نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة التي من المقدر أن تحقق عائداً مالياً لخزينة الدولة بمبلغ 23 مليار ريال في عام 2018م، كما يقدر أن تبلغ الإيرادات من الضريبة على السلع الانتقائية في عام 2018م ما مقداره 9 مليارات ريال، ويتوقع أن يحقق بند الإيرادات من المقابل المالي على الوافدين في 2018م مبلغ 28 مليار ريال.

كما يقدر أن يحقق بند الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية مبلغ 25 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 17 % مقارنة بعام 2017م حتى يصل إلى 28 مليار ريال بحلول عام 2020م، ويرجع النمو في هذا البند إلى تطبيق بعض الإصلاحات التي تخص العوائد الجمركية مثل إعادة الرسم الجمركي لـ 193 سلعة، وتطبيق التدقيق اللاحق بعد الفسح. وفيما يتعلق ببند الضرائب الأخرى الذي يشمل الزكاة، فَيُقَّدر أن يحقق 17 مليار ريال في عام 2018م بارتفاع نسبته 10.8 % عن عام 2017م حتى يصل إلى 20 مليار ريال بحلول عام 2020م.

وفيما يخص بند الإيرادات الأخرى الذي يشمل الإيرادات النفطية، فَيُقَّدر أن يحقق مبلغ 641 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 7 % مقارنة بعام 2017م حتى يصل إلى 720 مليار ريال في عام 2020م. حيث تشير التقديرات إلى بلوغ الإيرادات النفطية في عام 2018م متضمنة الأثر المالي لتصحيح أسعار الطاقة 492 مليار ريال مقارنة بـ 440 مليار ريال لعام 2017م، أي بارتفاع نسبته 11.8 %. وتجدر الإشارة إلى أنه تم مراجعة خطة تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة أخذاً في الاعتبار أهمية دفع النشاط الاقتصادي بمعدلات أعلى.

ب- النفقات :

تنطلق ميزانية العام المالي 2018م مع توجه الحكومة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج رؤية 2030، وتحديد مستويات الإنفاق من خلال سياسة تحقق التوازن بين هدف خفض عجز الميزانية مع مستويات دين عام لا تتجاوز 30 % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي من جهة، وهدف دعم النشاط الاقتصادي بتوجيه الإنفاق الحكومي بشكل يدعم الرؤية الاقتصادية والخطط الاستراتيجية المستهدفة من جهة أخرى. حيث يمثل الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد نحو 36 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017م. ولهذا تم اعتماد ميزانية يقدر إجمالي الإنفاق فيها 978 مليار ريال مرتفعة عن العام الحالي بنسبة 5.6 %، يدفع هذا الارتفاع التوسع في الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج الرؤية 2030.

1 - النفقات التشغيلية

تهدف السياسة المالية في المدى المتوسط إلى التركيز على أولويات الإنفاق ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص النفقات التشغيلية مثل حزم تحفيز القطاع الخاص وبرنامج حساب المواطن وبرامج تحقيق رؤية 2030. حيث قدرت النفقات التشغيلية لعام 2018م بنحو 773 مليار ريال أي حوالي 79 % من إجمالي النفقات، مرتفعة بنحو 3.6 % عن النفقات التشغيلية في العام الحالي نتيجة تطبيق العديد من المبادرات لرفع كفاءة الإنفاق. وقد شكل باب تعويضات العاملين حوالي 44.8 % من إجمالي النفقات التي قدرت بحوالي 438 مليار ريال وهي نفس المستويات الفعلية للعام الحالي تقريباً. بينما شكلت نسبة كل من باب السلع والخدمات والمنافع الاجتماعية إلى إجمالي النفقات نحو 14.6 % و 6.7 % على التوالي، حيث ترتفع اعتمادات الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنسبة 6 %، كما يرتفع الإنفاق على الإعانات بنسبة 102 % ليصل إلى 14 مليار ريال تقريباً وذلك لتنفيذ بعض البرامج كالحزم التحفيزية الموجهة إلى القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعزيز وزيادة مشاركة هذا القطاع وكذلك برنامج دعم الصناعة، كما يرتفع الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنسبة 48.1 % نتيجة اعتماد مخصصات حساب المواطن التي قد تصل إلى 32.4 مليار ريال في عام 2018م. وارتفعت تقديرات باب نفقات التمويل بنسبة 57.1 % عن عام 2017م مدفوعة بارتفاع حجم الإصدارات من الأوراق المالية المتوقعة لتمويل الميزانية.

وكما يتضح من الجدول السابق؛ فإن متوسط نمو النفقات التشغيلية خلال الفترة من 2018م إلى 2020م يبلغ نحو 3.3 %، مدفوعاً بزيادة الإنفاق على باب المنافع الاجتماعية الناتجة عن الزيادة المستمرة في الإنفاق على برنامج حساب المواطن، ولنمو الإنفاق على تكاليف التمويل الناتج عن تنامي حجم الإصدارات مع معدلات نمو منخفضة لبقية النفقات التشغيلية.

2 - النفقات الرأسمالية

تهدف السياسة المالية خلال المدى المتوسط بشكل رئيس إلى تنمية الإنفاق الرأسمالي وتطوير البنية التحتية وبرامج رؤية المملكة 2030 لدفع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، حيث تبلغ تقديرات النفقات الرأسمالية خلال العام المالي 2018م نحو 205 مليار ريال وهو ما يشكل 21 % من إجمالي النفقات بزيادة 13.6 % عن عام 2017م لتمويل مشاريع برامج الرؤية وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.

وسوف تزداد نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من 19 % في عام 2017م إلى 22 % في عام 2020م. فبينما يبلغ متوسط نمو الإنفاق العام خلال الفترة من 2018م إلى 2020م نحو 4.3 %، فإن متوسط نمو الإنفاق الرأسمالي خلال المدى المتوسط ينمو بمعدل أعلى يبلغ 8.3 % لدفع النشاط الاقتصادى وزيادة فرص العمل المتاحة.

جـ- الدين العام والتمويل:

وضعت وزارة المالية من خلال مكتب إدارة الدين العام وبموافقة اللجنة المالية في الديوان الملكي استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية لإدارة الدين العام تراعي في عملية الاقتراض وإصدار أدوات التمويل أفضلَ الفُرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية. كما تراعي هذه الاستراتيجية عند إصدار أدوات التمويل المحلية عدم التأثير سلباً على السيولة في القطاع المالي المحلي وعلى معدلات النمو الاقتصادي ومستهدفات رؤية 2030 في تعزيز نمو القطاع الخاص. بالإضافة إلى دراسة الخيارات المختلفة في الأسواق العالمية، وتحليل الأسواق المستهدفة، والعملات، ومعدلات الفائدة المستقبلية، وذلك لضمان تكوين محفظة تمويلية بأفضل التكاليف الممكنة. كما ستعتمد استراتيجية الدين العام على القروض وتنويع الإصدارات بين الصكوك والسندات بآجال مختلفة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

إن رؤية المملكة 2030 تشمل العديد من المبادرات والبرامج وخطط التنمية القطاعية التي من شأنها إحداث نقلة مهمة في الأداء الاقتصادي يتوقع خلالها أن تزداد معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي بشكل تدريجي على المدى المتوسط. ووفقاً لخطة الحكومة في إضفاء مزيد من التدرج في برنامج تحقيق التوازن المالي، فإنه من المقدر أن ينخفض العجز في الميزانية تدريجياً وبشكل مستمر على المدى المتوسط حتى يتحقق التوازن المالي بحلول عام 2023م. حيث تساهم هذه الإصلاحات في تنمية إجمالي الإيرادات بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 8.6 %. يقابل ذلك أيضاً زيادة في النفقات في المدى المتوسط بمتوسط نمو سنوي 3.4 % مع الاستمرار في خطط رفع كفاءة الإنفاق.

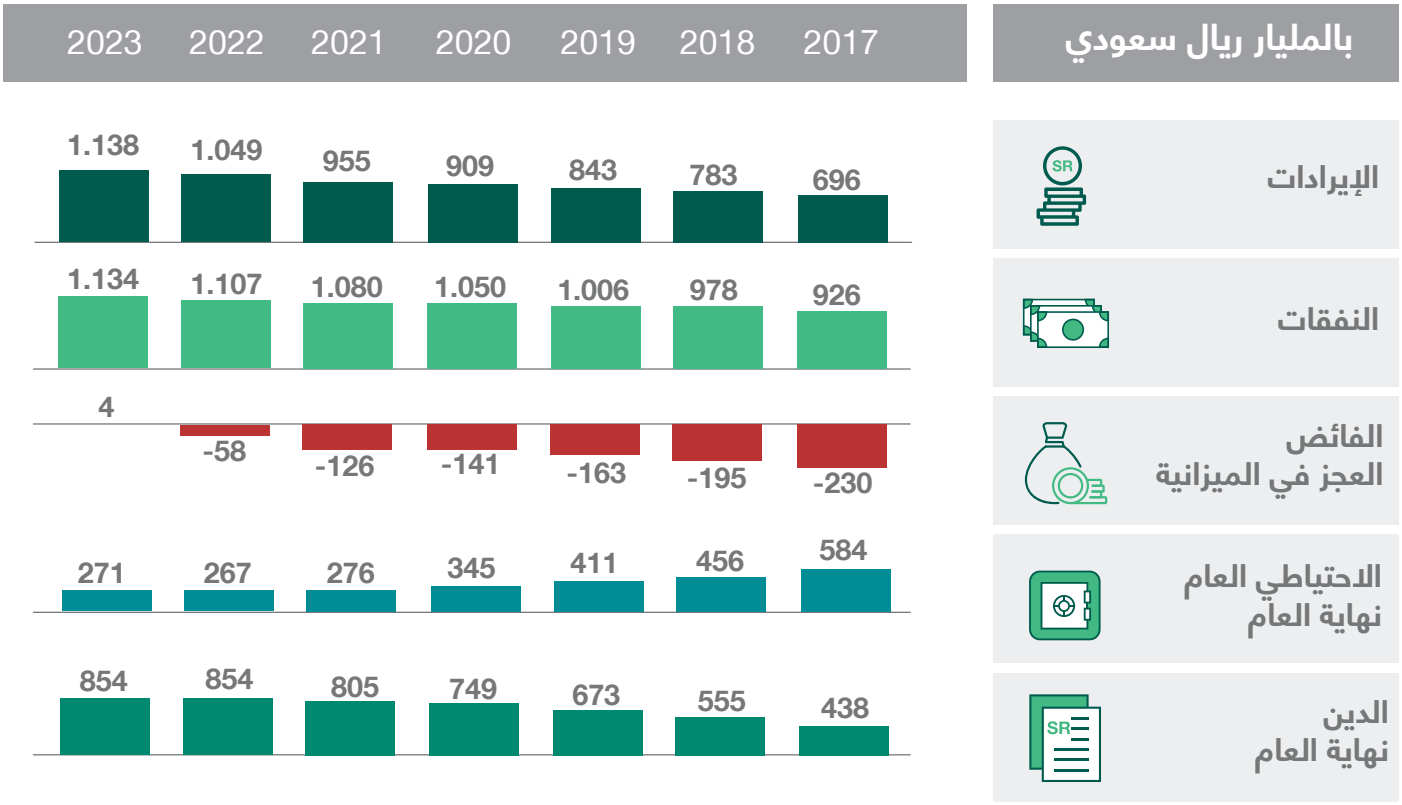

المصدر: وزارة المالية

توضح الرسوم البيانية التالية تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط عند تطبيق الإجراءات الإصلاحية في برنامج تحقيق التوازن المالي مقارنةً بتقديرات المالية العامة في حالة عدم وجود هذه الإصلاحات.

عجز/ فائض الميزانية

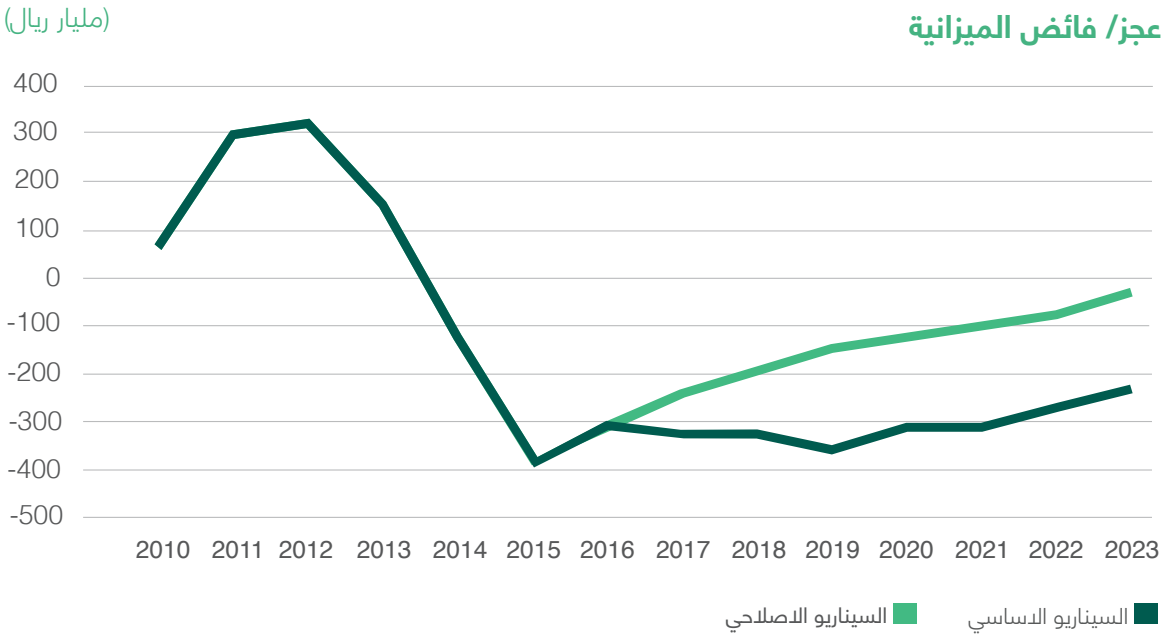

المصدر: وزارة المالية

إجمالي الإيرادات

(مليار ريال)

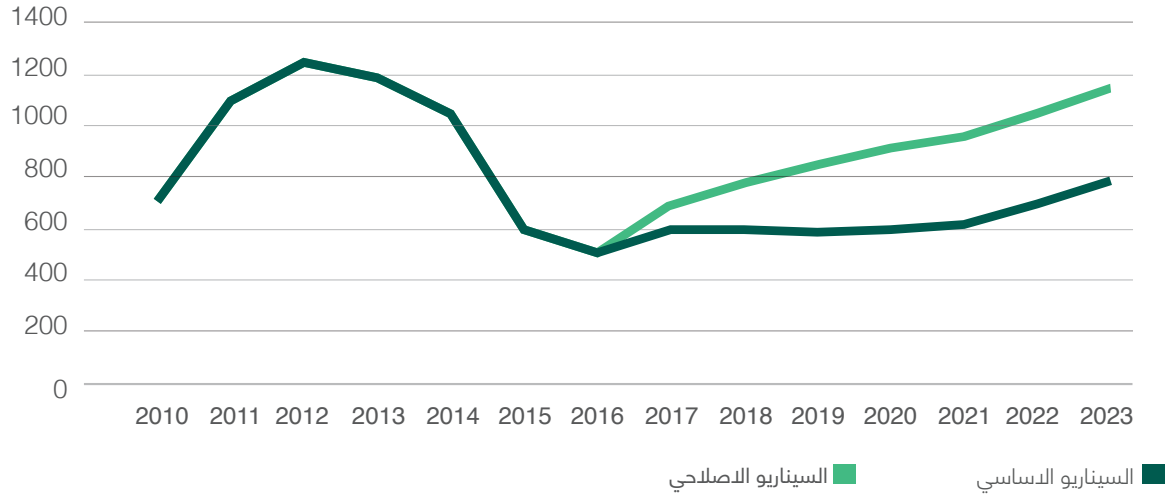

المصدر: وزارة المالية

إجمالي النفقات

(مليار ريال)

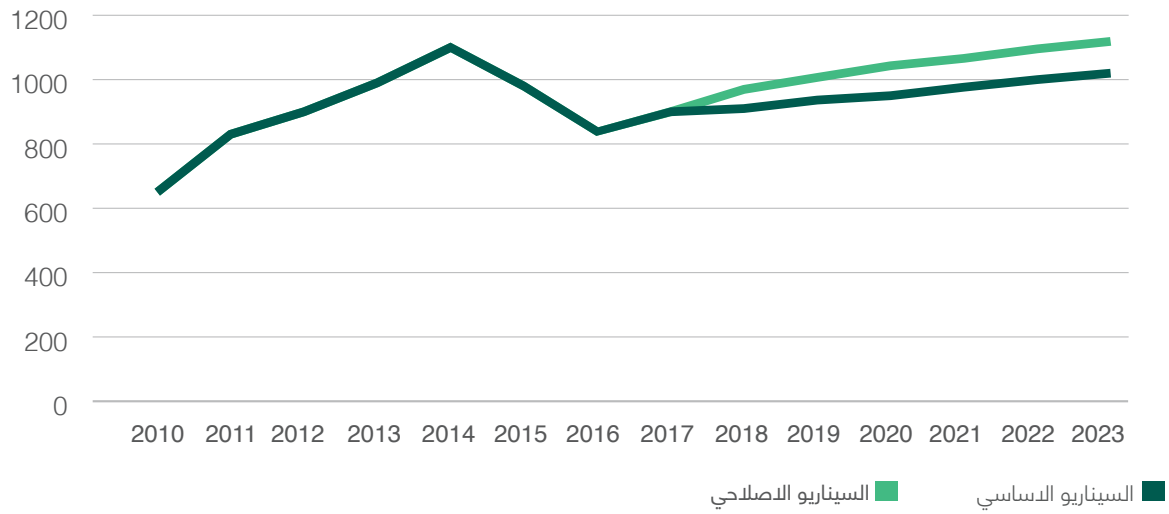

المصدر: وزارة المالية

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

سابعاً:

ميزانية العام المالي 2018م على مستوى القطاعات

سابعاً:

ميزانية العام المالي 2018م على مستوى القطاعات

يقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2018م 978 مليار ريال بارتفاع نسبته 5.6 % عن توقعات الصرف في عام 2017م، وذلك بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية والرأسمالية نتيجة للإنفاق على مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. ويأتي من ضمن هذه المبادرات بدء تنفيذ برنامج حساب المواطن الذي جاء لمواجهة الآثار التي قد تنشأ عند تطبيق بعض الإجراءات المالية ومنها تصحيح أسعار الطاقة،ومن المقرر أن يبدأ البرنامج قبل تنفيذ أي تصحيحات في أسعار الطاقة. وفيما يلي تفاصيل مخصصات الميزانية حسب القطاعات . علماً بأن الإنفاق على مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 تندرج ضمن نفقات القطاعات، إلا أن هذا الإنفاق قد يطرأ عليه تغير بالزيادة أو النقص كون أن بعض برامج تحقيق الرؤية لا زالت في مرحلة التطوير.

1 - قطاع الإدارة العامة:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة في ميزانية عام 2018م حوالي 26 مليار ريال متضمنة ميزانية المشاريع، وميزانية برامج جديدة للمبادرات ، لتنفيذ مبادرات برامج تحقيق الرؤية 2030 الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والتي تهدف إلى تطوير الأداء بتلك الوزارات والوصول إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة لرفع جودة المخرجات.

2 - قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي 54 مليار ريال تشمل ميزانية المشاريع، والمبادرات باعتماد إجمالي مقداره 21 مليار ريال، للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والإسكان والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ومدينة رأس الخير للصناعات التعدينية ومدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، وقد تم تنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة ليبلغ إجمالي أطوال الطرق المستكملة خلال الفترة 2016-2018م ما يقارب 2,225 كيلو متراً أي

45 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 5.000 كيلو متر، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع.

3 - قطاع الموارد الاقتصادية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة حوالي 105 مليار ريال منها 42 مليار ريال لبرامج ومشاريع مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لتكاليف مشاريع قائمة تتركز في مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسرُّبات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة ورفع كفاءة وأداء محطات تحلية المياه، والبُنى التحتية للمدن الصناعية، وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وسيبلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة خلال الفترة 2016-2018م حوالي 15.988 كيلو متراً أي 62 %من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 25.591 كيلو متراً، كما سيبلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة خلال الفترة 2016-2018م حوالي 6.842 كيلو متراً أي 35 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 19.788 كيلو متراً، وسيكتمل تنفيذ 19 سداً خلال الفترة 2016-2018م أي 51 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 37 سداً، وسيكتمل حفر 243 بئراً خلال الفترة 2016-2018م أي 51 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 472 بئراً، كما سيكتمل إنشاء 51 محطة معالجة الصرف خلال الفترة 2016-2018م أي 50 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدرة بحوالي 101 محطة معالجة صرف، و 45 محطة تنقية خلال الفترة 2016-2018م أي 63 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدرة بحوالي 72 محطة تنقية، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع.

4 - قطاع الخدمات البلدية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن حوالي 53 مليار ريال متضمنة 5 مليار ريال لمبادرات برامج تحقيق الرؤية. كما تشمل الميزانية مشاريع التنمية القائمة وتشمل مشاريعَ النقل العام وتنفيذَ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسيناً وتطويراً لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

5 - قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب 192 مليار ريال متضمنة ميزانيةَ عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع برامج تحقيق رؤية 2030 بمبلغ 5 مليارات ريال
وتضمنت الميزانية مشاريعَ جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبُنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث بلغ إجمالي التكاليف المضافة إلى المشاريع الجديدة والقائمة حوالي 4 مليارات ريال معظمها للمبادرات، كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة وفقاً لمراحل التنفيذ على النحو الآتي:

1 - سيستمر تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" البالغة تكاليفه 9 مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة"، وقد صُرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ 3.1 مليارات ريال.

2 - تم خلال العام المالي استلام مبانٍ لـ 352 مدرسة جديدة بمختلف المناطق وسيتم استلام 431 مدرسة في العام المالي 2018 ليصبح عدد المدارس المتوقع استلامها لفترة 2016-2018م حوالي 1.107 مدارس أي 42 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 2.621 مدرسة، ويجري حالياً تنفيذ مباني لـ 1,717 مجمعاً ومدرسة.

3 - سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات حيث سيكون المنصرف خلال الفترة 2016-2018م حوالي 1.4 مليار ريال أي 31 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) والمقدر بحوالي 5 مليارات ريال.

هذا وسيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مسيرته، حيث وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدراسين في الخارج الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم إلى ما يزيد عن 173,000 طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تبلغ 14.7 مليار ريال، هذا عدا الموظفين المُبتعثين من الجهات الحكومية.

6 - قطاع الأمن والمناطق الإدارية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الأمن والمناطق الإدارية حوالي 101 مليار ريال، وتضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة وإضافات إلى مشاريع قائمة بتكاليف إجمالية مقدارها 12.6 مليار ريال لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة. كما سيستمر الصرف على المشاريع القائمة التي يتم تنفيذها حالياً، وأبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية والذي تم اعتماده على خمس مراحل ويشتمل على إنشاء 1,296 مقراً أمنياً خلال الفترة 2016-2020م حيث سيكون المستلم خلال الفترة 2016-2018م قرابة 551 مقراً أمنياً أي 43 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس، ومشاريع لإنشاء 14 مجمعاً سكنياً في خمس مناطق تشتمل على 10,000 وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها خلال الفترة 2016-2018م مجمعين سكنيين أي 14 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) وتحتوي 600 وحدة سكنية أي 6 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م)، كما يجري حالياً تنفيذ مدينتين طبيتين بطاقة سريرية تبلغ 2,500 سرير لن يستكمل أي منها بنهاية العام المالي 2018م

7 - القطاع العسكري:

بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري 210 مليارات ريال، وتضمنت الميزانية حوالي 10.2 مليار ريال لبرامج ومشاريع تطوير جديدة تشمل بناء منظومات وقدرات متطورة. ومبلغ 3.5 مليار ريال للقطاع التعليمي العسكري ويشمل الكليات العسكرية وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز الصحية. بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد 26.5 مليار ريال للخدمات الطبية العسكرية، إضافة إلى تخصيص مبالغ للمبادرات التطويرية تشمل تطوير أنظمة التسليح والدفاع، وتحسين الجاهزية العسكرية، وتطوير بناء القدرات وتحسين الإمكانات وزيادة الفاعلية ورفع كفاءة الأداء وتحديث آليات التخطيط الاستراتيجي، وتطوير القواعد العسكرية، ودعم توطين التصنيع العسكري، وتطوير السكن ومرافق الخدمات. إضافة إلى تخصيص المبالغ اللازمة للرواتب وأجور العاملين في القطاعات العسكرية مع استمرار الصرف على البرامج التشغيلية والمساندة والمشاريع الإنشائية العسكرية والخدمية بما يوفر احتياجات تلك القطاعات.

8 - قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي 147 مليار ريال، متضمنة حوالي 33 مليار لمبادرات تحقيق الرؤية ، كما تضمنت الميزانية استكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ويجري حالياً تنفيذ وتطوير 36 مستشفى جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ 8,950 سريراً، بالإضافة إلى مدينتين طبيتين بسعة سريرية إجمالية تبلغ 2,350 سريراً. وتم خلال العام المالي الحالي استلام مستشفى واحد بطاقة سريرية تبلغ 100 سرير. وسيكون عدد المستشفيات المستلمة خلال الفترة 2016-2018م حوالي 25 مستشفى أي 58 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م) وبطاقة سريرية حوالي 5.150 سريراً أي 52 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016-2020م). وأما بالنسبة للمدينتين الطبيتين الجاري تنفيذهما وتطويرهما حالياً فلن يستكملا قبل نهاية العام المالي 2018.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية تطوير 9 مدن رياضية ضمن مبادرات الهيئة العامة للرياضة وتهيئة ثلاثة ملاعب رياضية في كل من الرياض وجدة والدمام لتكون جاهزة لدخول العائلات خلال العام المالي القادم وفقاً للضوابط الخاصة بذلك، وتطوير المرافق المساندة لتكون مفتوحة للمجتمع 24 ساعة، ودعم إمكانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ودعم برامج معالجة الفقر، حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم حوالي 30 مليار ريال.

9 - البنود العامة:

بلـغ مـا تـم تخصيصه للبنـود العامـة 89 مليـار ريـال، وتضمنـت حصـة الحكومـة للمؤسسـة العامـة للتقاعـد والتأمينـات الاجتماعيـة، والإعانـات، وتكلفـة الديـن، ومصروفـات الطوارئ.هـذا ويوضـح الجـدول التالـي توزيـع ميزانيـة 2018م القطاعـي:

(مليار ريال ما لم يذكر غير ذلك)

تقديرات النفقات على مستوى القطاعات			
	توقعات	ميزانية	التغير
	2017	2018	%
النفقات			
القطاع	926	978	% 5.6
الإدارة العامة	30	26	% -13.3
العسكري	224	210	% -6.3
الأمن والمناطق الإدارية	110	101	% -8.2
الخدمات البلدية	49	53	% 8.2
التعليم	228	192	% -15.8
الصحة والتنمية الاجتماعية	133	147	% 10.5
الموارد الاقتصادية والبرامج العامة	39	105	% 169.2
التجهيزات الأساسية والنقل	29	54	% 86.2
إجمالي القطاعات	841	889	% 5.7
البنود العامة	85	89	% 4.7

المصدر: وزارة المالية

ميزانية 2018

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

ثامناً:

التحديات الاقتصادية والمالية

ثامناً:

التحديات الاقتصادية والمالية

تم إعداد ميزانية 2018م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط في ضوء افتراضات مالية واقتصادية رئيسة بنيت على أساس المعلومات والتطورات والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية المتوافرة وقت إعداد تقديرات الميزانية. غير أن عدداً من هذه المتغيرات المالية والاقتصادية قد تشهد تطورات يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على الافتراضات وبالتالي على نتائج التقديرات الحالية للأداء المالي خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط. وتتمثل أهم المتغيرات ذات التأثير المحتمل على أداء الاقتصاد المحلي فيما يلي:

1 - أسعار النفط العالمية:

على الرغم من الاصلاحات والمبادرات التي تستهدف تنويع الاقتصاد وتنمية مصادر الإيرادات في المملكة، إلا أن التأثير المتوقع لها سوف يكون تدريجياً وبالتالي استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لإيرادات الميزانية. وبالنظر إلى التقلبات في أسعار النفط خلال السنوات الماضية، فإن هبوط أسعار النفط يمثل أحد أهم التحديات التي تؤثر سلباً على الأداء المالي. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الأسعار من جانب الطلب العالمي في نمو الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسة، ومن جانب العرض بمدى الالتزام باتفاقية أوبك وتطور المصادر الأخرى للطاقة بالإضافة إلى التطورات السياسية في بعض الدول المصدرة للنفط.

ولمواجهة هذه التحديات، باشرت الحكومة تنفيذ برنامج شامل لتنمية الإيرادات غير النفطية.

2 - معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي:

تعتبر معدلات نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي عاملاً رئيساً لتطور أداء الإيرادات العامة وبالتالي التأثير على أداء المالية العامة ، خاصة في ضوء تنفيذ مبادرات جديدة لتنمية الإيرادات غير النفطية مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية على بعض السلع وغيرها التي ترتبط حصيلتها بالنشاط الاقتصادي. وتتمثل أهم التحديات في مدى سرعة استجابة القطاع الخاص للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وللتحسن في بيئة الاستثمار، وفي التغيرات التي يمكن أن تحدث على نمط الاستهلاك الخاص في ضوء التطورات الاقتصادية.

ولمواجهة هذه التحديات في مجال تشجيع وتحفيز استثمارات القطاع الخاص تقوم الحكومة، بجانب الحفاظ على مستوى محفز للاستثمارات الحكومية، بتنفيذ عدد من المبادرات منها إعداد برامج لتحفيز الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة، سداد مستحقات القطاع الخاص دون تأخير، وكذلك تطبيق إجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى برامج الخصخصة التي تتيح فرصاً لتنمية استثمارات القطاع الخاص، والاستمرار في تنفيذ استثمارات لتطوير البنية الأساسية وهو أمر جاذب أيضاً لتنمية الاستثمارات الخاصة، بجانب الإعداد لنظام جديد للمشاركة بين القطاع العام والخاص. وعلى مستوى تحفيز الاستهلاك الخاص، تبادر الحكومة بعدد من الإجراءات التعويضية مثل تطبيق حساب المواطن كتعويض للأسر لتفادي حدوث آثار سلبية على مستوياتها من الإنفاق.

3 - الآثار المالية والاقتصادية للمبادرات والإصلاحات الاقتصادية:

تقوم الحكومة بتنفيذ عدة مبادرات تستهدف تصحيح بعض الاختلالات المالية والسعرية ولتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي على المدى المتوسط والذي يعتبر ضرورياً للحفاظ على مستويات معيشة ملائمة للمواطنين، باعتبار أن الاستدامة المالية تعد عاملاً رئيساً للقطاع الخاص عند اتخاذ قراراته الاستثمارية. وقد يكون لهذه المبادرات آثار جانبية أو بما يختلف عن تقديراتها المبدئية خاصة في ظل أن بعضاً منها يتم تنفيذه للمرة الأولى دون وجود سابقة تسمح بالتعرف على تأثيراتها المالية والاقتصادية على وجه اليقين.
وترى الحكومة أن ما يتخذ من إجراءات ليست هدفاً في حدِّ ذاتها ولكنها أدوات لتحقيق أهداف الاستدامة المالية وفي الوقت نفسه دفع النشاط الاقتصادي. ولذلك فهي تقوم بمتابعة تنفيذ الإصلاحات ومراقبة آثارها الاقتصادية مع الاستعداد لتغيير بعض القرارات لإحداث تصحيح في المسار كلما تطلب ذلك، وهو ما تم مراعاته عند تطبيق بعض الإجراءات السابقة مثل قرار عودة البدلات الحكومية، أو إضفاء مزيد من التدرج في بعض الإجراءات الأخرى مثل تصحيح أسعار الطاقة. ويتمتع اقتصاد المملكة بوضع مالي قوي وحجم مناسب من الاحتياطيات التي تتيح له تحمل الصدمات الخارجية وتحقيق مزيد من التدرج في تطبيق الإصلاحات

4 - القدرة الاستيعابية للأجهزة الحكومية:

تسعى الحكومة وبشكل حثيث للرفع من قدرتها الاستيعابية لتنفيذ المبادرات والمشاريع المدرجة في ميزانية 2018م، وإيجاد الأطر التنظيمية وتأهيل الكوادر القادرة على التنفيذ وتحقيق الأهداف التي خطط لها في هذا العام. إلا أن القدرة الاستيعابية للأجهزة الحكومية تبقى واحدة من التحديات القائمة والتي تتطلب المزيد من العناية والاهتمام والمتابعة.

5 - أداء الاقتصاد العالمي وأسعار الفائدة الأمريكية:

يرتبط أداء الاقتصاد السعودي بشكل كبير بأداء الاقتصاد العالمي وبالتطورات في الأسواق العالمية خاصة أسعار السلع الرئيسة. وعلى الرغم من تحسن أداء الاقتصاد العالمي وانخفاض درجات المخاطر بشكل كبير مقارنة بالعقد الماضي، إلا أنه يظل هناك عدد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة ومنها مخاوف الاتجاه لتقييد السياسات التجارية بصورة أكبر، والاتجاه المحتمل لرفع أسعار الفائدة الأمريكية، وإمكانية حدوث تباطؤ في معدلات نمو بعض الاقتصادات الناشئة، وتضخم أسعار الأصول في بعض الأسواق العالمية، والآثار السلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبعض الاضطرابات الاقليمية الأخرى، وهي عوامل يمكن أن تؤثر كلها أو بعض منها على وتيرة تعافي معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

ولمواجهة هذه التحديات تستهدف الحكومة خفض عجز الميزانية واستقرار مستويات الدين العام بما يزيد من صلابة الاقتصاد في تحمل الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى تحسين أداء الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من خلال زيادة تنافسية الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية، وزيادة معدلات السياحة، وغيرها من الإجراءات التي تسهم في نمو الاقتصاد المحلي والحفاظ على المستويات المرتفعة للاحتياطيات الأجنبية للمملكة.

عوامل إيجابية على الاقتصاد

بالإضافة إلى التحديات السابق ذكرها التي تحمل في طياتها احتمالات لآثار سلبية أو إيجابية على تقديرات الأداء المالي خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط، فإن هناك عدداً من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء اقتصاد المملكة، مثل: تأثير رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، وأثر مبادرات تحسين نمط الحياة على النمو الاقتصادي وعلى مستوى رفاهية المواطن، وتأثير خصخصة جزء من رأسمال شركة أرامكو السعودية وبعض الأصول الأخرى في زيادة فرص القطاع الخاص الاستثمارية التوسعية في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع نسبة فرص العمل الجديدة المتاحة أمام السعوديين في ضوء المبادرات المحددة المخصصة لرفع نسبة السعودة، وكذلك تأثير حملات مكافحة الفساد في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للمستثمرين، ووجود تحسن في أداء الاقتصاد العالمي بأكثر من المتوقع، تأثير بدء تنفيذ بعض المشروعات الكبرى مثل مدينة نيوم على الأداء الاقتصادي، وغيرها من المشروعات والمبادرات التي يمكن أن تحقق نسبة أعلى في معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي مقارنة بالتقديرات الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات الاقتصادية الواردة في هذه الوثيقة لم تأخذ في الحسبان جميع مبادرات برامج تحقيق الرؤية التي يجري تطويرها حالياً. ولم تأخذ بالحسبان أيضاً مبادرات صناديق التنمية الوطنية وصندوق الاستثمارات العامة لما بعد عام 2018م والتي يتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي وخلق مزيد من فرص العمل.

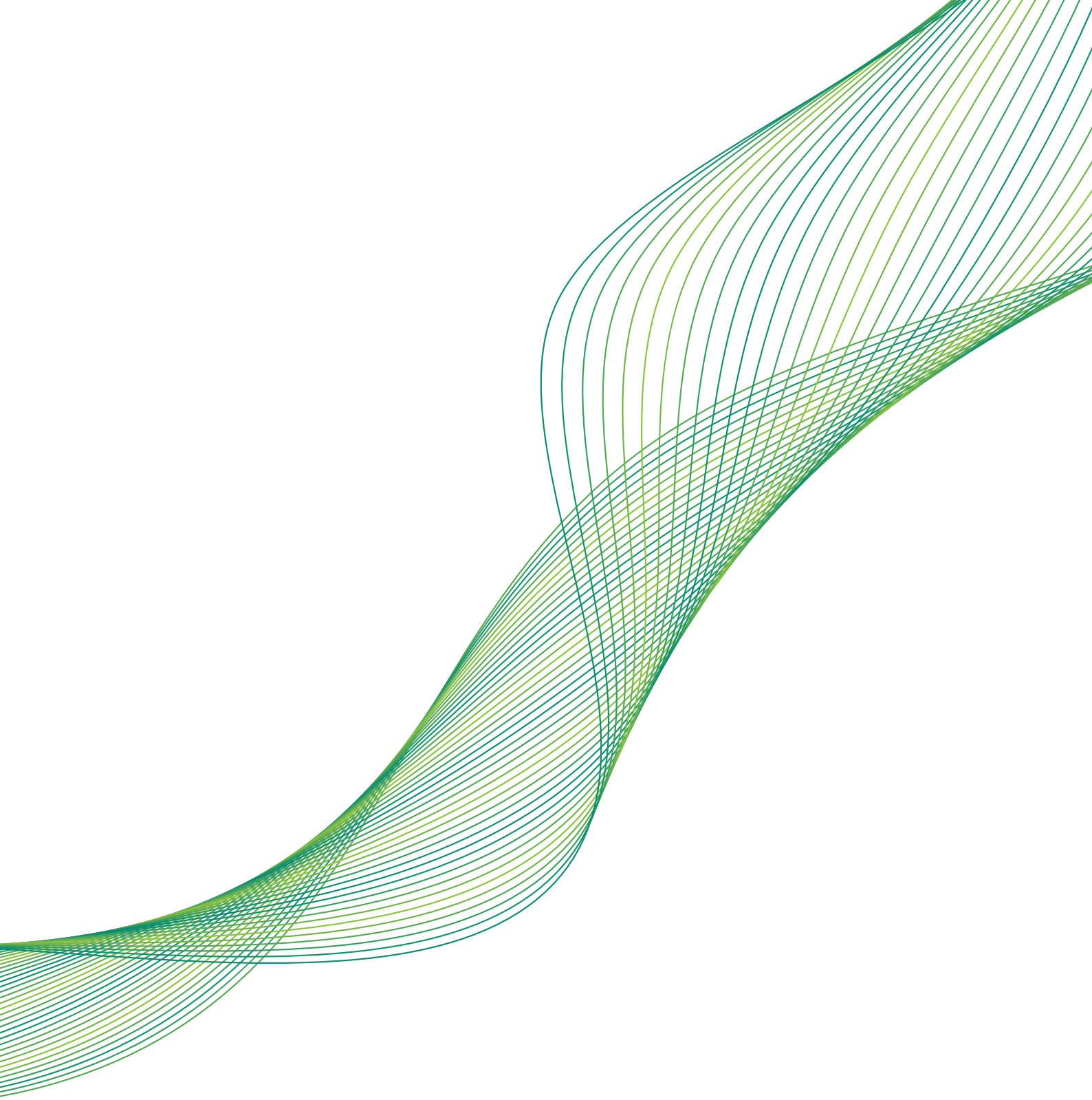

وزارة المالية
Ministry of Finance

www.mof.gov.sa